2

الفصل الثاني

تأثيرات العولمة على هوية الدولة ومجالها الإقليمي

الفصل الثاني
تأثيرات العولمة على هوية الدولة، ومجالها الإقليمي

توجد بين مفهومي الهوية والعولمة علاقة جدلية فريدة من نوعها في طبيعة العلاقة بين المفاهيم والأشياء. "إنهما مفهومان متجاذبان متقاطبان متكاملان في آنٍ واحدٍ. وفي دائرة هذا التجاذب والتقاطب والتكامل، يأخذ مفهوم الهوية على الغالب " دور الطريدة بينما يأخذ مفهوم العولمة دور الصيّاد "[1].

إن العولمة تعني ذوبان الخصوصية والانتقال من الخاص إلى العام، ومن الجزئي إلى الكلّي، ومن المحدود إلى الشامل، وعلى خلاف ذلك يأخذ مفهوم الهوية اتجاها مختلفا كليا مع مفهوم الشمولية والعمومية؛ فالهوية تبحث عن التمايز والتباين والمشخص والمتفرد والمعيّن، أما العولمة بحثٌ عن العام والشامل واللامتجانس واللامحدود.

وقضية العلاقة بين مفهوم الهوية والعولمة طُرحت على أكثر من صعيد ولا تزال تطرح لكونها من أهمّ القضايا وأكثرها صعوبة وتعقيدا وأقربها حضورا في عمق الجدل الدائر بين أطياف المجتمع، ذلك أن انعكاساتها الفكرية والمعنوية ونتائجها المادية اقتحمت كل مجالات الحياة.

ويذهب بعض المفكرين والباحثين إلى أن " العولمة فعْلٌ يقلص امتداد الكون في هوية واحدة متجانسة ثقافيا واقتصاديا واجتماعيا، والعولمة وفقا لهذا الرأي تعمل على بناء ثقافة واحدة، وتسعى إلى تذويب الحدود والحواجز الثقافية والفكرية والاقتصادية بين الأمم؛ إنها سعْيٌ محموم لبناء المجتمع الإنساني على مقياس

(١) د. علي وطفة: تصدعات الهوية وهزائمها ... موقع اتحاد الكُتّاب العرب على شبكة المعلومات الدولية.

الثقافة الواحدة والحياة الاقتصادية الواحدة، وبالتالي فإن ثقافة العولمة هي ثقافة الشركات العابرة للجنسيات والقوميات والثقافات"[1]. وفي هذا الفصل سوف تتعرض الدراسة إلى ما يلي:

المبحث الأول: تأثيرات العولمة على هوية الدولة العقائدية والثقافية.

المبحث الثاني: تأثيرات العولمة على أنظمة البيئة والأجواء المفتوحة.

(١) المرجع السابق.

المبحث الأول
تأثيرات العولمة
على هوية الدولة العقائدية والثقافية

إن العولمة . كما قلنا من قبل . ظاهرة جديدة قديمة، وتستمد خصوصيتها من تطورات فكرية وقيمية وسلوكية عدّة برزت بشكل واضح خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، ويأتي في مقدمة هذه التطورات انفتاح الثقافات العالمية المختلفة وتأثيرها وتأثرها ببعضها البعض، ولم يحدث في التاريخ أن أصبحت الثقافات والحضارات– بما في ذلك أكثر المناطق الثقافية انعزالاً– منفتحة ومنكشفة بقدر ما هي منفتحة ومنكشفة حالياً، ومثل هذا الانفتاح الثقافي يحدث للمرة الأولى في التاريخ. وتتجلّى مظاهر تأثير العولمة في الثقافات بالتطور الهائل في تقنيات وسائل الاتصالات والمعلومات، كالفضائيات والإنترنت وأجهزة الاتصالات الحديثة، وما رافق ذلك من سرعة انتشار المفاهيم والقيم والأفكار عبر القارات من دون قيود، والحرية الكاملة في انتقال المعلومات والأفراد. وانتشار الثقافة الاستهلاكية الماديةً، بحيث أصبح العالم مقبلاً على رموز الثقافة الاستهلاكية ومعطياتها، التي غدت رائجة في العالم وموجودة في كلّ مكان وفي كلّ المجتمعات. وفي هذا المبحث سوف تتعرض الدراسة إلى ما يلي:

المطلب الأول: تأثيرات العولمة على هوية الدولة العقائدية.

المطلب الثاني: تأثيرات العولمة على هوية الدولة الثقافية.

المطلب الأول
تأثيرات العولمة على هوية الدولة العقائدية

لا جرم أن العولمة ذات امتداد كوني لها تأثير كبير على مستوى الدين وتحديدا على الفكر والثقافة والفقه والأخلاق المتصلة به، وهي تفرض تحديات كبيرة على كل مسلم مهما اختلفت اتجاهاته، ولعلّ من أوضح معالم العولمة هو الثورة المعلوماتية في شقيها: الاتصالات، والمواصلات الفائقة السرعة التي أدت إلى بروز حاجات غير معهودة قبل هذا العصر، واستدعى ذلك بالمقابل إلى استحداث محاور ومسائل إنسانية لم يكن معروفة من قبل، وبالتالي فإن استجابة الدين وتفاعله مع هذه المستجدات أكيدة، فإذا كانت العولمة غير مسيّسة ولا مسيطر عليها من قبل من يحاربون الدين الإسلامي، فإنها إنجاز حضاري للبشرية جمعاء يمكن الانتفاع بها، مثلاً في مضمار الدعوة ونشر المبادئ الإسلامية وتوعية الجماهير، أما وأنها غير ذلك فهي لا تعدوا أن تكون ايدلوجية خطرة تؤثر على الدين تأثيراً سلبياً، وقد ينسحب هذا التأثير حتى على عقيدة الإنسان باعتبارها المكون الحقيقي لما يؤمن به، لأن بث الثقافة المضادة للدين وتغليفها بعناوين خادعة كالحرية وحقوق الإنسان وما أشبه يؤدي إلى زعزعة الاعتقاد. وفي الجانب الآخر فإن ثورة الاتصالات على الرغم مما بها من إيجابيات عملية وسهولة الاتصال بين أرجاء المعمورة وكأن العالم صار قرية صغيرة، إلا أنها تظل محتكرة والمعلومات أصبحت سلعة وليست خدمة، ومن هنا فإن العولمة لا يمكن أن تكون بمعزل عن استغلالها السيئ من قبل من يحاربون الدين، ما لم تتطور العولمة باتجاه العدالة الإنسانية بحيث تعم الفائدة ويزول الاحتكار وينتفي الحس الإيديولوجي المصاحب لثقافة العولمة؛ حينها يمكن أن تكون للعولمة آثاراً إيجابية، ويمكن تفعيل المحاور المستحدثة واعتبارها إغناء للدين سواء على مستوى الأصول بترسيخ العقائد الحقة في

النفوس ودعمها مادياً ومعنوياً، أو على مستوى الفروع من خلال إيجاد آليات جديدة مناسبة في المعاملات، فضلاً عن تفعيل ثقافة العولمة بشكل عام باتجاه الدعوة ونشر الدين الإسلامي في كافة بقاع المعمورة وتنقية الأذهان من الفهم المغلوط للإسلام ويكون كل ذلك بعض ثمراتها.

إن العقيدة الدينية هي الأساس الذي تقوم عليه كل ثقافة من الثقافات المعاصرة والقديمة، والدين هو أول مقوم من مقومات الثقافة فهو يُحدد لكل ثقافة شخصيتها واتجاهها المستقل من خلال العقيدة التي تعتبر أهم العوامل الدافعة إلى نشر ثقافة من الثقافات بغض النظر عن المسمى الذي تحمله؛ "كالفلسفة" و"النظام" و"النظرة إلى الحياة" و"الأيدلوجيا" وبغض النظر كذلك عن كون هذه العقيدة سماوية في أصلها ثم لحقها التحريف؛ كاليهودية والنصرانية، أو أرضية بشرية؛ كالليبرالية والعلمانية، وهذا الأمر واضح جدًّا عند قادة الفكر والسياسة في العالم الغربي اليوم لدرجة أن " أيوجين دوستو" مساعد وزير الخارجية الأمريكي ومستشار الرئيس الأمريكي الأسبق (جونسون) يقول وبوضوح: "إن الظروف التاريخية تؤكد أن أمريكا إنما هي جزء مكمل للعالم الغربي: فلسفته، عقيدته، ونظامه...، وذلك يجعلها تقف معادية للشرق الإسلامي بفلسفته وعقيدته المتمثلة بالدين الإسلامي، ولا تستطيع أمريكا إلا أن تقف هذا الموقف في الصف المعادي للإسلام وإلى جانب العالم الغربي والدولة الصهيونية؛ لأنها إن فعلت عكس ذلك؛ فإنها تتنكر للغتها وفلسفتها وثقافتها ومؤسساتها"[1]".

ولمعرفة مدى تغلغل البعد العقائدي في نظرة كبار الساسة المسيرين لتيار العولمة الثقافية فإنه يكفي التذكير بما اعتبر زلة لسان شهيرة للرئيس الأمريكي جورج بوش الابن حين أعلن عن إطلاق حرب صليبيَّة جديدة ضد ما أسماه بالإرهاب، وسواء أكانت زلة لسان أم أمرًا مقصودًا؛ فإن هذا البعد الكامن في النفس ظهر في خطاب عالمي داعم لعولمة الثقافة، وقد كان "جون أشكروفت"

(١) انظر: مجلة الأمة القطرية، عدد محرم ١٤٠٢هـ، ص: ٧٥.

وزير العدل الأمريكي أكثر صراحة في التعبير عن هذا البعد حين قال في مقابلة أجراها معه الصحفي الأمريكي (كال توماس): "الإسلام ديانة يطالبك فيها الرب بأن تُرسل ولدك ليموت من أجله، والمسيحية هي عقيدة يُرسل فيها الرب ولده ليموت من أجلك"[١] ومثله فعلت (كوندا ليزا رايز) مستشارة الرئيس الأمريكي للأمن القومي حين قالت: "إن المبادئ الأمريكية ينبغي أن تشمل الإسلام ولا تقف عند حدود الدول الإسلامية" [٢].

وفي هذا السياق يمكن فهم أسباب قيام منظمة (بذور السلام) الأمريكية بدعوة مائة شاب وفتاة من المسلمين واليهود إلى أمريكا، وتنظيم حفلات وزيارات تهدف إلى كسر الحواجز الدينية والعرقية بينهم، وتذويب الشعور بالانتماء لعقيدة غير عقيدة مسيري العولمة الثقافية مما حدا بالرئيس الأمريكي السابق: "بيل كلنتون" إلى استقبالهم في البيت الأبيض ومخاطبتهم قائلاً: "أريد أن أرحب بكم هنا في البيت الأبيض أيها الشباب من جميع أنحاء الشرق الأوسط، فلدينا هنا الإسرائيلي، والفلسطيني، والمصري، والمغربي، والأردني جاء هؤلاء الشباب معًا إلى بلدنا كسفراء يمثلون جيلاً بأكمله"[٣].

بل إن هذا الوفد قام بزيارة لمعبد يهودي وأقام فيه صلاة مشتركة بين الشباب المسلمين واليهود، ثم قام الوفد بزيارة مركز إسلامي أقام فيه صلاة مشتركة كذلك[٤].

إن البعد العقائدي حاضر وبقوة في كل نشاطات العولمة الثقافية؛ بل إنه هو المقصد النهائي لتيار العولمة المعاصر، وقد أفاض الدكتور يوسف الحسن في حشد الشواهد على "البعد الديني في السياسة الأمريكية" ولا سيما تجاه الصراع مع الصهاينة[٥] وكذلك فعل كمال السعيد حبيب في مقال له بعنوان: "البعد العقدي في العلاقة بين الإسلام والغرب"[١].

وهو أمر يعرفه كل مسلم متدبر لقول الله تعالى: ﴿ ولن ترضى عنك

---

(١) انظر : مجلة البيان، العدد: ١٥٨، ص: ١٠٥ وما بعدها.
(٢) المصدر السابق.
(٣) أحمد منصور، سقوط الحضارة من الداخل، ص: ١٣٤.
(٤) المصدر السابق.
(٥) يوسف الحسن، البعد الديني في السياسة الأمريكية، ص: ٣٧ وما بعدها.
(١) مجلة البيان، المصدر السابق.

اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم ﴾[٢] وقوله تعالى: ﴿ إن يثقفوكم يكونوا لكم أعداء ويبسطوا إليكم أيديهم وألسنتهم بالسوء وودوا لو تكفرون﴾[٣].

ويجدر التأكيد هنا على أن أهمية العقائد تنبع من أمور أبرزها ما يلي[٤]:

١- العقائد هي الركائز والأسس التي تقوم عليها المبادئ والثقافات.

٢- العقائد تستولي على نفوس أصحابها وتدفعهم لبذل أموالهم وأنفسهم في سبيل تحقيق ما يعتقدونه وهم راضون مطمئنون، وليس ذلك خاصًّا بأهل العقيدة الإسلامية؛ بل يشترك معهم في ذلك كثير من أصحاب العقائد الباطلة الذين يضحون بأنفسهم وأموالهم في سبيل ما يعتقدون.

٣- ضلال الإنسان في معتقده يجلب له البلاء والضلال والخسران الذي لا يعادله شيء، ومن هنا فالتلبيس على الناس في معتقداتهم بفعل تيار العولمة الثقافية الطاغي أمر شديد الخطورة؛ لأن المخدوع يظن أنه على عقيدة صحيحة لكثرة الترويج لها حتى يفاجأ بضلاله ولات حين مندم كما قال تعالى: ﴿ قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعًا أولئك الذين كفروا بآيات ربهم ولقائه فحبطت أعمالهم فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنًا ﴾[٥].

وقال تعالى:﴿ وجوه يومئذ خاشعة عاملة ناصبة تصلى نارًا حامية﴾[٦].

٤- أعظم اختلاف حصل على مدار التاريخ هو الاختلاف حول قضايا الاعتقاد، ولذلك كانت أعظم مهمات الرسل تصحيح عقائد البشر وتصوراتهم عن الله والكون والحياة.

٥- وقوف الكثير من القوى المسيطرة وراء العقائد الفاسدة التي ينتمون إليها لتمكين سلطانهم وتعبيد الشعوب لهم ولأنظمتهم من دون الله تعالى.

"إن الوعي العقائدي مهم للغاية في بناء الثقافة المستقلة"[١]؛ لكن العولمة

---

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٢٠.
(٣) سورة الممتحنة، الآية: ٢.
(٤) محمد التركي، المدخل إلى الثقافة الاسلامية، ص: ٤٣.
(٥) سورة الكهف، الآية: ١٠٣-١٠٥.
(٦) سورة الغاشية، الآية: ٢-٤.
(١) الطيب برغوث، دور الثقافة السننية في فعالية الأداء الحضاري للشباب المسلم ـ بحث مقدم في المؤتمر العالمي الثامن للندوة العالمية للشباب المسلم.

الثقافية المعاصرة تسعى إلى طمس هذا الوعي وإعادة تشكيل رؤى الناس وتصوراتهم للحياة على أساس البعد العقدي للثقافة الغربية المعاصرة في نسختها الأمريكية تحديدًا "ولعل أخطر ما استهدفه الغرب هو هدم شخصية الأمة هدمًا عقديًّا وحضاريًّا، ولا يخفى أن انهدام الشخصية يساعد على قبول الزيف والأباطيل كما يدفع إلى التبعيَّة، ولهذا كان لابد إذا رغبت الأمة أن لا تؤثر فيها مخططات المتربصين أن تبني شخصيتها على المعياريّة الإسلامية.. فالأمة الإسلامية هي أمة المعيار التي وكل الله إليها أمر الشهادة على الناس والقيادة لهم بما تمتلك من قيم معصومة محفوظة في الكتاب والسنة" [٢].

وإذا تمعنا في ظاهرة العولمة، نجد أنها تعتمد على وسائل أصبحت خارج السيطرة كالشركات عابرة القارات ووسائل الاتصال، والمنظمات الدولية، ومن خلالها يتم تعميم نموذج حضاري وثقافي واقتصادي على جميع الشعوب، وعلى وجه الخصوص الإسلامية منها باعتبارها مستهدفة بالدرجة الأولى، ويتم ذلك دون أي اعتبار لثقافتها وخصوصيتها الدينية. ومن المؤسف أن يتم التغلغل في هذه الشعوب عن طريق شعارات براقة كالإصلاح، والديمقراطية، والحداثة... وهي كلها مصطلحات تستخدم في مواجهة مفاهيم الدين وتقاليد الشعوب.

ومن الظواهر المستجدة في إطار العولمة قيام أتباعها ومنظريها بالانطلاق من أهم مقومات تكوين الفرد، والتي كان من أهمها:

١- التعليم: فليس بخاف على أحد ما يحدث في دولنا العربية والإسلامية من تغيير تام في كتابة المناهج الدراسية، ومنها ذات الصلة بالتربية الاسلامية، فلا مناهج تتحدث عن الكفار، فاستبعد منها آيات تتحدث عن هذا الجانب، واستبدل مكانها مضامين ككيفية التعايش مع الآخر، والسلام العالمي. كما استبعدت الآيات التي تدل على الجهاد، ولا يعرض الدين على أنه خير الأديان، وأن الله لا يقبل دينا سواه، بل تعرض قضايا مشتركة للإنسانية كالتسامح والرحمة والعدل.

---

(٢) د. أحمد عبد الرحيم السايح، شباب الأمة ومواجهة شعارات الغرب وتياراته - بحث مقدم في المؤتمر العالمي الثامن للندوة العالمية للشباب المسلم.

٢- الإعلام بكافة وسائله المرئية منها والمسموعة والمقروءة، إذ أسند أمر المؤسسات القائمة عليه لمعتنقي فكر العولمة، فابتعدوا برسالته عن واقع المجتمع وكل ما له صله بمعتقداته وخصوصيته الاجتماعية، وإن وجد فبنسبة قليلة . هذا بالنسبة للإعلام المحلي . أما الإعلام الخارجي الذي اخترق سائر المجتمعات، فهو يبث كل ما هو غربي.

٣ - المنظمات الدولية؛ وهي تلعب دورا رائداً في عولمة الشعوب من خلال المؤتمرات المتخصصة التي تتخذ القرارات ذات الصلة الموجهة إلى المسلمين، وأخصها ما يتعلق بتحرير المرأة والمساواة بينها وبين الرجل وغيرها ...

وفي الجانب الآخر فإنه مما يجب أن يعي به كل مسلم هو أن العولمة تعمل على تنصير العالم عن طريق نشر العقيدة المسيحية، كما أنها تريد أن تطبق في العالم نظاما تعليميا حياديا موحّدا يقوم على مادية بحتة مع ترسيخ فكر بأن الإسلام يعنى الرجعية والتخلف ولا يشجع على التقدم ودراسة العلوم الحديثة والتكنولوجية. وقد بدأنا نلاحظ منذ سنوات قليلة ظاهرة اتهام المعاهد الإسلامية والمدارس الدينية المنتشرة في الدول الإسلامية بأنها ليست إلا أماكن لتدريب الإرهابيين وممارسة التطرّف في العالم وتم إقناع الأنظمة الحاكمة بذلك من أجل غلق هذا النوع من المدارس والمعاهد على أراضيها. إذا يمكن القول أن العولمة ترمي إلى التشكيك وخَلْخَلة المعتَقَدات الدِّينية، وطمْس المقدَّسات لدى الشعوب المسلمة لصالح الفكر المادي، أو إحلال الفلْسفة المادية الغربية محل العقيدة الإسلامية، وإضعاف عقيدة الولاء والبراء، والحب والبغض في الله، وإن استمرار مشاهدة الحياة الغربية، سيخفف أو يضعف ويكسر الحاجز الشعوري بقوة الإسلام، ويرسخ هيمنة الغرْب، واستبعاد الإسلام وإقصاؤه عن الحكم والتشريع، وعن التربية والأخلاق، وإفساح المجال للنظم والقوانين والقيَم الغربية المستمدة من الفلسفة المادية والعلمانية. وتحويل المناسبات الدينية إلى مناسبات استهلاكية، وذلك بتفْريغها من القِيَم والغايات الإيمانية إلى قيَم السوق

الاستهلاكية، كما يحدث في مناسبات الأعياد وغيرها، إذ يتحول البيت المسلم إلى موائد وماديات.

لذلك على البلاد الإسلامية أن تتنبه بضرورة تعزيز الهوية بأقوى عناصرها؛ وهو العودة إلى الإسلام، وتربية الأمة عليه بعقيدته القائمة على توحيد الله سبحانه وتعالى، والتي تجعل المسلم في عزة معنوية عالية وبشريعته السمحة وأخلاقه وقيمه الروحية، وتقوية الصلة بالله سبحانه وتعالى، واليقين بنصره وتمكينه للمؤمنين إذا استجابوا لربهم وقاموا بأسباب النصر؛ فالهزيمة الحقيقية هي الهزيمة النفسية من الداخل، حيث يتشرب المنهزم كل ما يأتيه من المنتصر، أما إذا عُززت الهوية ولم نستسلم من الداخل فإنها تستعصي ولا تقبل الذوبان.

ويتطلب أن يتزامن مع ما تقدم العناية باللغة العربية في وسائل الإعلام ومناهج التعليم، وتسهيل تدريسها وتحبيبها للطلاب، وتفعيل التعريب والترجمة، والتقليص من التعلق باللغات الأخرى إلا في حدود الحاجة اللازمة. وإبراز إيجابيات الإسلام وعالميته، وعدالته وحضارته، وثقافته وتاريخه للمسلمين قبل غيرهم؛ ليستلهمو أمجادهم ويعتزوا بهويتهم.

إن العولمة يجب أن تكون من أجل الإنسان في العلوم والتقنيات والتعامل والتعاون الذي يحترم فيه البشر بعضهم، أما الديانات والثقافات والتقاليد؛ ففي حضارات الشعوب ملك لهم، بشرط ألا يتعدى أحد على الآخر، وأن نعلم أن هويتنا وذاتيتنا بعمقها الديني والحضاري لا بديل لها من أية حضارة أخرى، مهما بدا في زينتها؛ فثقافتنا عالمية، أبدعت وأضافت وأعطت، ورغم خصوصيتها كانت إنسانية شاملة، لا بتراثها الإسلامي . وهو ذروة عطائها . ولكن بما تجاوزته من عناصر الحضارات الأخرى، وبلغتها العربية وفنونها وآدابها.

" وكما صنعت الأمة ثقافتها، صنعتها ثقافتها، وحافظت على هويتها عبر أداتها التعبيرية لغة القرآن، فلا تكاد تملك لغة من اللغات ما تملكه اللغة العربية من تراث فكري مكتوب، لا في الكم، ولا في النوع، ولا في النسق اللغوي المتماسك"[1]، كما أن على الحكومات العمل من أجل نهوض الأمة في شتى الميادين دينيًّا وثقافيًّا وسياسيًّا وعسكريًّا واقتصاديًّا وتقنيًّا، ومحاربة أسباب التخلف والفساد ومواجهة مساوئ العولمة بالتعليم والتدريب، والتثقيف والتحصين، ورفع الكفاءة وزيادة الإنتاج، ومحاربة الجهل وخفض معدلات الأمية المرتفعة عند المسلمين، وتقليص الخلافات بين المسلمين؛ حكومات وشعوبًا وجماعات، بالاعتصام بكتاب الله عز وجل؛ ثم التعامل معها إن وُجدت بثقافة إيجابية فاعلة ناصحة، حتى لا يجد الأعداء ثغرة من خلالها، وعليها أيضا " ضمان الحرية الثقافية وتدعيمها، حيث أن حرية الثقافة، وإن كانت تنبع من العدالة في توزيع الإمكانات والإبداعات الإنسانية على الأفراد، فإنها في الوقت نفسه عامل أساسي في إغناء الحياة الثقافية وزيادة عطائها، ولكن لا يجوز فهم الحرية على أنها فتح للباب أمام كل تعبير، وقبول كل فكر، ولكن الحرية المقصودة هي الحرية المنضبطة بضوابط الشريعة"[2]. وأن تقوم وسائل الإعلام بواجباتها في الحفاظ على الهوية ودعمها، وعلى الدول والعلماء وقادة الرأي ورجال الأعمال الضغط على وسائل الإعلام الخاصة، كل بما يستطيع؛ لمراعاة هوية الأمة وقيمها.

وأن يقوم التعليم بتعزيز الهوية وكشف العولمة ومضارها، ويتحتم على الإعلام التربوي استخدام كافة الوسائل والأساليب والطرق المتاحة كي ينجح في تأصيل القيم والمهارات، والمعارف والمعلومات في مؤسسات المجتمع ومنظماته.

---

(١) محمد بن سعد التميمي، العولمة وقضية الهوية الثقافية في ظل الثقافة العربية المعاصرة ص: ٣١٨.

(٢) المرجع السابق، ص: ٢٦٣.

وبما أن البث المباشر يهدد هويتنا بتنشئة صغارنا على قيم وعادات تخالف فكر أمتهم وثقافتها، فإن التربويين والإعلاميين مطالبون بتحصين الأطفال ضد ثقافة الاستهلاك والتغريب، ونحن نريد من الإعلام التربوي أن يتحدث عن المسائل التربوية المهمة واللصيقة بحياة المجتمع، كما نريد منه تقديم مادة غنية ثرية تحدث أثرًا إيجابيًّا، وتترك صدىً قويًّا بنفس الصغير والتلميذ، والطالب والشاب، وتساعد على اكتشاف ما يملك من طاقات ومهارات[1].

(١) د. ساعد العرابي الحارثي، مسئولية الإعلام في تأكيد الهوية الثقافية، ص: ٣٠.

المطلب الثاني
تأثيرات العولمة على هوية الدولة الثقافية

غني عن البيان أن تأثير العولمة على الهوية والثقافة على وجه العموم والعربية منها على وجه الخصوص يظهر من خلال ما تفرضه العولمة عليها من تحدّيات غير مسبوقة، تدفعها إلى أن تعيد تأمل إمكاناتها لاكتشاف مدى قدرتها على الحركة في عالم متغير، ولا تملك سوى مواجهته بكلّ تناقضاته، دافعها إلى ذلك حرصها على الوجود الفعال في هذا العالم المتناقض ما بين أقصى مظاهر التقدّم وأقسى مظاهر التخلف، وتتراوح المواقف العربية تجاه العولمة بين أولئك الرافضين الذين يدقون ناقوس الخطر وما يتضمّنه ذلك من محاولات الانكفاء الذاتي، وبين التوفيقيين الذين يتطلعون إلى (التواصل الثقافي)، وليس من شك في أن الثقافة العربية تتعرّض لخطر كبير بفعل ظاهرة العولمة، إذ تمثل العولمة الثقافية أخطر التحديات المعاصرة للثقافة العربية، وهذه الخطوة لا تتأتى من الهيمنة الثقافية التي تنطوي عليها العولمة فحسب، وإنما من الآليات والأدوات التي تستخدم لفرضها، فالعولمة ظاهرة تلغي الدولة والوطن والأمة، وتسهم في القضاء على الهوية القومية والوطنية، وذلك باستخدام وسائل تدفق المعلومات عبر الأقمار الصناعية والقنوات الفضائية وشبكات الإنترنت والتطور السريع فيها وثورة المعلومات، ومكمن الخطر هو في طمس الهوية والخصوصية الثقافية، واجتثاث الثقافة العربية على وجه الخصوص وتغييبها وإحلال الثقافة الغربية محلها.

إنه ليس من العدل أن يكون الاختلاف مع الآخر في الرأي يرتب الإقصاء لثقافة الآخر كما تطالعنا به العولمة الآن، والعمل على الاستعلاء والمركزية الذاتية في رؤية ثقافته فقط، لأن الاختلاف في الرأي بمعناه الصحيح يعني الإصغاء المتبادل من سائر الثقافات بعضها إلى بعضها الآخر، كما يعنى

الاعتراف المتبادل بينها، ومنه الاعتراف بحق الاختلاف وهو من أقدس حقوق الإنسان فيما لا ينطوي الثاني – العولمة الثقافية – سوى على الإقصاء والإنكار لثقافة الآخر، لأن مبناها ومعناها وممارستها لا يقوم إلا على الإكراه والعدوان، الذي يخالف الأصل في قيام وتطور ثقافات الأمم والشعوب التي تقوم على مبدأ الحوار والتفاهم والأخذ والرد دونما أن تطمس ثقافة أو حضارة أي أمة.

" ويظهر تأثير العولمة من تعلق فئة الشباب العربي بمظاهرها لوجود فراغ ثقافي لديهم، ناتج عن انعدام التخطيط العلمي لغرس الثقافة العربية في نفوسهم، في مقابل وجود أدوات ضخمة للثقافة الغازية متمثّلة بالإعلام الأميركي بكلّ رموزه من هوليوود حيث صناعة السينما، إلى التلفزيون الأميركي حيث صناعة الخبر، وصولاً إلى الصحافة الأميركية حيث صناعة الرأي العام وفق المصالح الأميركية. كذلك يظهر تأثير العولمة من الانتشار الواسع والسيطرة على أذواق الناس في العالم، فالموسيقى الأميركية والتلفاز والسينما، أصبحت منتشرة في مختلف أنحاء العالم، " كما أن النمط الأميركي في اللباس والأطعمة السريعة وغيرها من السلع الاستهلاكية انتشرت على نطاق واسع في المجتمعات العربية"[1].

لذلك بات من المسلم به أن العولمة لم تترك مجالا من مجالات الحياة إلا وطرقته، ومن خلال توسيع نطاق انتشارها تخضع لمعطيات التكنولوجية المعلوماتية؛ بحيث ترتبط أطراف العالم بالثقافة الغالبة والمهيمنة بالسطوة الاعلامية المتمثلة في وسائل الاعلام المتطورة المنظورة والمقروءة والمسموعة. وستشكل انطلاقة جديدة من خلال نشر ثقافة عالمية واحدة تخترق الثقافات المختلفة بحيث تحولها إلى توابع تسبح في مدار هذه الثقافة العالمية الجديدة، وهذا الطرح يشكل تحدي ورهان حقيقي لجميع الثقافات القومية المنتشرة في العالم وبالذات العربية، لما تحمله من موروث ثقافي وحضاري وعقائدي متمثلا

(١) بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة، المستقبل العربي، ١٩٩٨م، العدد: ١٢٩، ص: ٧٨ ـ ٩٠.

في القرآن الكريم والأدب والتاريخ. وهنا تدخل المجتمعات العربية في تحدي وإثبات وجود لها من خلال هويتها الثقافية وتواصلها مع العالم نبراسها التوافق بين الأصالة والمعاصرة وكيفية مواجهة ومسايرة الأنماط الثقافية لدى الدول المتقدمة، كأروبا وأمريكا .

إن الحديث عن الثقافة العربية تتجسد في مجالات عديدة: منها الأدب والفن والإعلام والطباعة والنشر والإعلان، وكل ما يمس الثقافة من قريب أو بعيد " كالفنون الشعبية والتراث والصناعات الشعبية والمهرجانات عامة" والإعلام أخطر وأهم جهاز ثقافي يتم التأكيد عليه . وعولمة الاعلام . تعني عولمة الحياة لأن الإعلام هو المتنفس الحقيقي لوسائل الثقافة العامة، وهو سمة مميزة من سمات العصر الحديث، ونتيجة لتطور وسائل الإعلام والاتصال التكنولوجية، جعل بالإمكان فصل المكان عن الهوية والقفز فوق الحدود الثقافية الوطنية والقومية لشعوب العالم، وجاءت نتيجة محسوبة للتقليل من شعور الانتماء الى المكان المحدود، وقد كانت نظريات كثيرة بهذا الخصوص سواء سياسية أو اجتماعية وكلها تهدف الى عولمة العالم ضمن قرية كونية. كما جاء به عالم الاجتماع الكندي " مارشال ماكلوهان" في صياغة نظريته التي جاءت في نهاية الستينات والتي تشير على أن العالم سيتحول إلى (قرية). وعولمة الإعلام تعتبر عملية ذات قدرة عالية على تجاوز الحدود والثقافات بين المجتمعات بفضل ما تقدمه التكنولوجيا من تطور هائل وسريع في الدمج والتكامل بين وسائل الإعلام المختلفة، وهي تهدف الى دمج أسواق العالم، وتحقيق مكاسب لبعض الشركات العالمية من خلال الترويج الإعلامي لها، وهذا يأتي كله على حساب الدول الأخرى النامية ومنها الدول العربية، ومن خلال السيطرة على عولمة الإعلام يتم السيطرة على إنتاج القيم والرموز والذوق في المجتمعات، وبالتالي تظهر لنا آليات العولمة في المجال الإعلامي بعد التراجع الملحوظ والكبير في الثقافة المكتوبة واللجوء الى التكنولوجيا. ويمكن القول أن وسائل

الإعلام وشبكات الاتصال تؤدي مجموعة من المهام مجتمعة ضمن هدف واحد هو تحقيق ثقافة جديدة مشتركة واحدة في مسار العولمة.

"ولا ننسى في هذا السياق الصناعات الثقافية الموجهة للأطفال من برامج كرتون ومسابقات وأغان تحمل الفكر والقيم الغربية والتي لا تعزز قيمة عربية أو إسلامية واحدة، وتقدّم إلى الطفل العربي مترجمة أو مدبلجة أو كما هي معدّة بشكل علمي مدروس، على أيدي خبراء في الإعلام والثقافة والتكنولوجيا المتقدمة، بحيث تعمل على تسطيح عقل الطفل، وتدمير قدرته على المحاكمة، وهدم القيم الإنسانية التي تمثلها وجدانياً، ثم تعمل على تزييف انفعالاته ومشاعره وأحاسيسه وإثارة غرائزه البدائية والبهيمية، وتحوّله إلى مجرد طاقة استهلاكية عبثية مدمرة مستلبة الهوية والإرادة"(١).

"ويظهر تأثير العولمة على اللغة العربية من خلال طغيان اللغة الإنجليزية على حساب العربية في الأسرة والمدرسة والجامعة والإعلام والترجمة والتأليف وفي مواقع العمل المختلفة، ويخيل للسامع أن اللغة العربية قد عجزت مفرداتها عن التعبير الصحيح السليم للصور والمشاهدات، وأقرب مثال على هذا الوضع كمثال " دراسة (الأردنيون والغزو الثقافي) خلصت إلى أن" ما نسبته (٢,٣%) من السكان فقط يشاهدون القناة الأردنية الفضائية، . هذه النسبة قد تقل بالنسبة لدول الخليج العربي، وإن كنا لنجزم أن الوضع في مصر يختلف قليلاً، لا لأن الشعب المصري لم يتأثر بالقنوات الأخرى، وإنما تعود على مشاهدة نوع محدد، وتستهويه الأفلام المنتجة في القُطر المصري أكثر من غيرها . والقديمة منها على وجه الخصوص .، ومن مظاهر العولمة في التربية والتعليم انتشار المدارس التي تدرس باللغة الإنجليزية وازدياد أعدادها سنة بعد سنة واعتمادها

(١) علي وطفة، ثقافة الطفل العربي في زمن التحديات، عالم الفكر، ٢٠٠٣، ٣٤ (٣)، ص: ١٨٧ إلى ٢٣٨.

على مناهج غير عربية"[١]، فعلى سبيل المثال هناك مساحة واسعة للبرامج التلفزيونية الأميركية على القنوات العربية الأرضية والفضائية، حتى أن هناك قنوات فضائية عربية لا تبثّ إلا الأفلام والمسلسلات الغربية وعلى رأسها الأمريكية مثل قنوات MBC، DUBAI ONE وغيرها إلى جانب تبني العديد من القنوات الفضائية العربية برامج غربية شكلاً ومضموناً من مثل سوبر ستار، وستار أكاديمي، آي دول وغيرها ...، إضافة إلى استعمال المصطلحات الإنجليزية بكثرة أثناء الكلام باللغة العربية.

كما أن العولمة أدّت إلى انتشار مظاهر اللباس الغربي لدى الرجل والمرأة، العربية وخصوصاً لدى فئة الشباب حتى أصبح لباس المرأة العربية في كثير من البلدان الخلاعة والتبرج على حساب المعهود من الوقار والحشمة، كما انتشرت ملابس تحمل علامات الماركات العالمية وصوراً لممثلين ومطربين غربيين، وقليل من الدول من تصدى لهذه الظواهر. وفي سلطنة عمان فقد تنبه السلطان قابوس وأدرك خطر التغريب قبل أن تكون العولمة على ما هي عليه الآن، ففي سبعينات القرن الماضي أصدر أوامره باحترام الزى العماني في الأماكن الرسمية، وألزم الموظف به مما حافظ إلى درجة كبيرة على بقاءه.[٢]

ولاشك أن العولمة باتت بصماتها واضحة بصبغ الثقافة العربية بالثقافة الاستهلاكية، فأصبح مجتمعنا العربي تستهويه الثقافة الاستهلاكية، لذلك فهو حريص على أن تتحول حياته إلى رحلة لا يأخذ فيها كتاباً ولا ورقة، بقدر ما يحرص على تعبئة عقله ووجدانه بنزعة استهلاكية مدمرة، كي يصبح مجمل حديثه عن آخر ما نزل في الأسواق من الهواتف النقالة، والوسيلة التي تمكنه من اقتناء سيارة حديثة وجهاز كمبيوتر، متطوّرً، ويقتني أحدث الماركات المعتمدة في عالم الساعات والعطور والملابس الجاهزة.

---

(١) حسن العايد، المجتمع الأردني ما بعد العولمة، الطبعة الأولى ـ عمان ـ الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع.

(٢) وثيقة مودعة أرشيف وزارة الخدمة المدنية بسلطنة عمان.

" كما أدّت العولمة إلى تراجع دور الأسرة، فقد شهد عصر العولمة تفككاً في بنية الأسرة، ولعل مما يشير لهذا التفكك فقدان الأسرة لقدرتها على الاستمرار كمرجعية قيمية وأخلاقية للناشئة، بسبب مصادر جديدة لإنتاج القيم وتوزيعها، وفي مقدمتها الإعلام المرئي، فضلاً عن تخلي المرأة عن وظيفتها الأساسية في رعاية الناشئة، وإظهار طاقاتها في الإنتاج المادي على حساب " صناعة الإنسان"، كلّ ذلك أدّى إلى غياب البيئة الصالحة التي تنشأ فيها القيم وتنمو فيها الأخلاق الإنسانية، والنتيجة هي أجيال من الشباب الضائع الحائر الذي يفتقد إلى الحب والحنان والانتماء، "هذا ولا يتوقف دور الفضائيات وثقافة الصورة عند هذا الحدّ، فمن خلال السينما والتلفزيون والفضائيات، يجد المتفرج أمامه أنماطاً سلوكية جذابة ومغرية، فالمرأة العصرية مثلاً يعتمد جزء أساسي من عصريتها على ملاحقة الموضة المتجددة في الأزياء سنة بعد سنة، بل موسماً بعد موسم حتى بدا خبراء الأزياء أكثر أهمية من علماء الطاقة النووية وربما أكثر بكثير"[1].

ويظهر تأثير العولمة على الثقافة العربية كذلك، باختفاء العديد من العادات والتقاليد، فالتواصل وصلة الرحم وزيارات الأقارب تبدلت، وأصبحت في حدود ضيقة جداً بفعل الانشغال بالربح المادي وسيادة النزعة المادية والنفعية والمصلحة، إضافة إلى انتشار الجريمة بصور وأشكال متعددة ومتنوعة، فمن الجريمة الأخلاقية إلى الجريمة الاقتصادية إلى الجريمة البدنية وهذه أصبحت جزءاً من واقع الحياة المعاش في المجتمعات العربية، ويعود ذلك إلى التقليد والمحاكاة وما يبث عبر الآلة الإعلامية الغربية الأميركية التي تنشر ثقافة الجريمة والعنف بهدف السيطرة والربح المادي. كذلك يظهر تأثير العولمة بانتشار الكثير من الأمراض الاجتماعية كالخيانة، والزواج العرفي، وعقوق

(١) عبد الإله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية، المستقبل العربي، العدد: ٢٢٩، ص: ٩١-٩٩.

الوالدين، وتوجد العديد من الدراسات التي تشير إلى هذه الظواهر في مجتمعاتنا العربية، إلا أن المقام لا يتسع لذكرها.

ويبرز تأثير العولمة في اللامسؤولية والاستهتار لدى فئة الشباب العربي، وسعيهم وراء إشباع رغباتهم وحاجاتهم المادية والبيولوجية، والبعد عن الإبداع والتجديد والتميّز في الفكر والإنتاج ويعود ذلك إلى غياب دور الأسرة التربوي والإرشادي نتيجة لانشغالها بأمور جانبية وشكلية. كما يظهر تأثير العولمة في شيوع الاتكالية والاعتماد على الآخر من غير العربي في المجتمعات العربية، وخصوصاً في الميادين الدقيقة، فأغلب ما هو موجود في المجتمع العربي مستورد من الخارج من أبسط الأمور إلى أعقدها، ومن التقنية والتكنولوجيا إلى الأيدي العاملة والخبراء والمخططين والشركات المتخصصة في حقول العلم والمعرفة والتنقيب والتعدين والبناء، وهذا أدّى إلى اتكالية واستبدال لمكونات الثقافة العربية بمكونات ثقافة العولمة. كما تراجع الانتماء للأمة والقومية العربية لدى المواطن العربي من خلال إذابة هذا الانتماء واستبداله نظرياً بالانتماء للمجتمع الإنساني، الذي استوجب تغيير وتبديل ملامح الثقافة العربية القائمة على اللغة والتاريخ والعادات والتقاليد المشتركة، ويتجلى ذلك من خلال تغيير في المنهج الدراسي في مراحله المختلفة، فالعروبة والإسلام الذي كنا نرددها في سنوات دراستنا الأولى لم يعد لها وجود وكثير من الطلبة لا يعرفها أو المقصود منها، وقد غيب كل ما له صلة بالقضية الفلسطينية التي كانت محل ترديد الطلبة شعرا ونثرا.

كما يظهر تأثير العولمة ببروز التبعية الثقافية للعديد من المفكرين والمثقفين والأكاديميين والمؤسّسات العربية، للثقافة الغربية وللمؤسّسات الثقافية الغربية، حتى شاع في العالم العربي تفضيل خريج المدارس والجامعات الغربية، وتفضيل من يجيد اللغة الإنجليزية حتى لو كانت لغته العربية غاية في

الضعف وهذا الاتجاه يشيع على المستوى الرسمي وغير الرسمي في سائر البلاد العربية.

وإزاء ما تقدم، فإننا نناشد المشرِّع في الدول العربية والإسلامية، إلى ضرورة التعجيل في سن تشريعات، تكفل ما يلي:

- المحافظة على الهوية الإسلامية من خلال رسالة المسجد، وتوجيه سياسات التعليم وأهدافه وخططه ومناهجه ونظمه من منطلق الثقافات المتوارثة والعادات والتقاليد التي تعد مفخرة للأجيال المتلاحقة، مع الأخذ بأسباب الواقع وما هو مفيد لتنمية الفرد والمجتمع.
- العمل على استيعاب من لهم أحقية التعليم والإنفاق بصورة تخدم تقدم البحث العلمي وتنوع أنشطته.
- العمل على الارتفاع بمستوى المعلم بما يؤهله ويجعله مواكبا لعملية التقدم العلمي في القرن الحادي والعشرين، وعلى المعلم بدورة أن يرتفع بمستواه هو الآخر لا الجري وراء الماديات على حساب العملية التعليمية التي تحتاج إلى بذل وإخلاص.
- المحافظة على أن تكون رسالة الإعلام المرئي والمسموع والمقروء نابعة من قيم وثقافة المجتمع.
- حماية حرية الفكر والإبداع والتطوير، وإيجاد ما يعين المفكرين والكتاب على نشر فكرهم بوسائل تصل بأقل تكلفة للقارئ.

المبحث الثاني
تأثيرات العولمة
على أنظمة البيئة والأجواء المفتوحة

بدأت التأثيرات السلبية الناجمة عن العولمة وما أفرزته من واقع على الأنظمة السياسية والاقتصادية الدولية وعلى الموارد الطبيعية والبيئية تستقطب الاهتمام الكبير في المناقشات الدولية الخاصة بتأثيرات العولمة على نوعية الحياة والتنمية في الدول النامية، ومن المعروف أن الرابط الأساسي بين العولمة والبيئة يتمثل في أن تزايد النشاط الاقتصادي والصناعي بشكل عام وفي مقدمته التجارة يؤدي حاليا إلى تدهور في نوعية البيئة، وأن كل النشاط الاقتصادي في العالم مبني أساسا على الموارد الطبيعية والبيئية، حيث تمثل البيئة مدخل جميع المواد الخام والطاقة المستخدمة في التصنيع وكذلك المستقبل الأخير للمخلفات الناتجة عن النشاط الاقتصادي.

لقد مثل القرن العشرين قرن النمو الاقتصادي بامتياز، والمترافق مع التدهور البيئي. فقد توسع الاقتصاد العالمي من ٢,٣ تريليون دولار عام ١٩٠٠ إلى ٤٥ تريليون دولار عام ٢٠٠٠ مما يعني الزيادة بحوالي ثمانية عشر ضعفا. وقد تجاوز النمو الاقتصادي الذي حدث خلال ثلاث سنوات فقط ما بين ١٩٩٥-١٩٩٨م المردود منذ عشرة آلاف سنة وهو عهد بداية الزراعة حتى العام ١٩٠٠م وكذلك فإن النمو الاقتصادي العالمي عام ١٩٩٧م قد تجاوز النمو الاقتصادي للقرن السابع عشر كله. وقد أصبح النمو هاجسا لكل المجتمعات في شمال المعمورة وجنوبها، بل تحول إلى عقيدة اجتماعية قبل أن يكون عملية اقتصادية في بعض المجتمعات والنخب الاقتصادية حيث يجاهد الناس لرفع مستويات معيشتهم وثرواتهم ويعد السياسيون الطامحون جماهيرهم بالنمو ولكن في خضم كل ذلك تختفي القدرة على تقييم التكلفة الاجتماعية

والبيئية لهذا النمو. كما أن فتح الأجواء أمام الملاحة الدولية، وتنوع استخدامات الفضاء فوق إقليم الدولة والغزو لخصوصياتها ووضعها محل المراقبة كان لكل ذلك آثاره، وهو ما سنتناوله بالدراسة في هذا المبحث بغية الإجابة على ما إذا كانت الدولة تساير ذلك الواقع، ومدى تكيفها من الناحية التنظيمية وانعكاسه على تشريعاتها الداخلية، وذلك من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: تأثيرات العولمة على أنظمة البيئة.

المطلب الثاني: تأثيرات العولمة على الإعلام وتأثره بالأجواء المفتوحة.

المطلب الأول
تأثيرات العولمة على أنظمة البيئة

تعددت وتنوعت مفاهيم البيئة نظرا لتعدد وتنوع المهتمين بها فلم يقتصر الاهتمام بالبيئة على علماء الطبيعة والأحياء بل امتد للاقتصاديين والقانونيين وعلماء الاجتماع نظرا لما يؤدي إليه تلوث البيئة من مشكلات اقتصادية وقانونية واجتماعية.

فعرف المؤتمر الدولي للتعليم العام لمنظمة اليونسكو سنة ١٩٦٨م البيئة بأنها: " كل ما هو خارج ذات الإنسان ويحيط به بشكل مباشر وغير مباشر وجميع النشاطات والمؤثرات التي يستجيب لها ويدركها من خلال وسائل الاتصال المختلفة والمتوافرة لديه"(١).

وجاء في تعريف الأمم المتحدة الصادر عنها في مؤتمرها للبيئة والمنعقد في ستوكهولم عام ١٩٧٢م بأنها: " رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت معين وفي مكان معين لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته"(٢).

وعرف قانون حماية البيئة ومكافحة التلوث العماني في مادته الأولى البيئة بأنها(٣):" الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويشمل الكائنات الحية من إنسان وحيوان ونبات وما يحيط به من هواء وماء وتربة، ومن مواد صلبة أو سائلة أو غازية أو إشعاعات، وما يقيمه الإنسان من منشآت ثابتة أو غير ثابتة".

ومن خلال التعريفات السابقة نستطيع القول أن البيئة ليست هي ما حباه الله لنا من أرض وما فيها وما عليها وما حولها فقط بل أيضا ما يضيفه الإنسان

---

(١) منى مدحت كمال "الآثار الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية للملوثات البيئية واستراتيجيات مواجهتها" ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي العاشر لوحدة بحوث الأزمات، كلية التجارة جامعة عين شمس ، ٢٠٠٥، ص ١١١٥.

(٢) هبة الله أنور حماد "دراسة كمية للآثار الاقتصادية والبيئية لصناعة الأسمنت في ج.م.ع" رسالة ماجستير مقدمة لمعهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٦، ص ٨٧.

(٣) قانون حماية البيئة ومكافحة التلوث الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠١/١١٤، ونشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية رقم (٧٠٧) الصادرة في ٢٠٠١/١١/١٧م.

لهذه البيئة أو ما يتسبب بنشاطاته في تغيير خصائص أي من عناصرها. ومن ثم يمكن وفق ما سبق تقسيم البيئة من حولنا إلى[1]:-

١- **بيئة طبيعية:** هي من صنع الله متمثلة في الأرض والهواء والسماء والمياه والمخلوقات والنباتات.....

٢- **بيئة صناعية:** وتشمل كل ما نتج عن النشاط الإنساني وتدخله في تطوير البيئة الطبيعية وتنميتها أو الإخلال بالتوازن الطبيعي الذي خلقه الله سبحانه وتعالى.

وحديثا قسم بعض المهتمين بالبيئة، البيئة الصناعية إلى:-

- **البيئة الاقتصادية:** متمثلة في أوجه النشاط الاقتصادي القائم على استخدام عناصر البيئة الطبيعية.
- **البيئة الاجتماعية:** وتشمل على النظم والعلاقات التي تحكم حياة البشر.
- **البيئة الإدارية:** وتتمثل في مجموعة الترتيبات الإدارية والإجرائية التي يتم من خلالها إدارة شئون البشر.

والجدير بالذكر أن البيئة بمفهومها الواسع تختلف عن مفهوم الطبيعة كما أن البيئة بكل جوانبها السابقة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض فالبيئة الطبيعية تؤثر في سلوك البشر فساكني الغابات يختلف سلوكهم عن ساكني السهول عن ساكني الصحاري كما يؤثر البشر في بيئتهم الطبيعية إما بالإضافة إليها أو بالجور عليها وإنقاصها ومن ثم الإخلال بتوازنها.

كذلك تؤثر البيئة الإدارية الاقتصادية فهي إما مشجعة أو طاردة للنشاط الاقتصادي.....

ويتضح هذا التأثير المتبادل لكافة جوانب البيئة في التعريف التالي:-

---

(١) د. سلطان الرفاعي، التلوث البيئي (أسباب، أخطار، حلول) دار أسامة للنشر والتوزيع ٢٠٠٩م، ص:٢٠و ٢١(بتصرف).

"البيئة تتكون من مجموعة من الأنظمة الفرعية والتي تتكون من مجموعة من العناصر التي ترتبط بعلاقة إما بمدخلات أو مخرجات هذا النظام، ومن ثم فهي تؤثر في النظام البيئي الأشمل وتتأثر به"[1].

ويمكن أن نضيف أن الإنسان يعد أحد أهم عناصر البيئة التي تؤثر وتتأثر بغيرها، فالإنسان هو الذي يستغل البيئة الطبيعية أيا كان شكل هذا الاستغلال وكذلك هو القائم بالنشاط الاقتصادي وهو واضع ومنفذ السياسات والإجراءات الإدارية وهو أكثر المتضررين من الإخلال بالتوازن البيئي سواء كان هذا التأثير في مجال الصحة أو تأثيرا ماديا متمثلا في نضوب بعض الثروات الطبيعية نتيجة لسوء استخدامها. ومن ثم فالإنسان والذي استخلفه الله على الأرض يقع عليه عبء الحفاظ علي البيئة على كافة المستويات بدءا بالأسرة وهي نواة المجتمع ومرورا بالمجتمع والدولة ووصولا للمنظمات الدولية فوق القومية، وذلك حتى ينعم هذا المخلوق الذي فضله الله على سائر مخلوقاته بحياة هانئة ودرجة معقولة من الرفاهية الاقتصادية.

ويتضح من العرض السابق أن البشرية تهتم بالبيئة في مفهومها الأشمل والأعم فلم يتم التطرق للبيئة من منظور النشاط الاقتصادي من بيئة زراعية، صناعية، ساحلية...كذلك من حيث علاقة الإنسان بالبيئة فالأسرة بيئة والمدرسة بيئة والمجتمع بيئة...، ولقد جاء الاهتمام بالمفهوم الأشمل للبيئة باعتبار المفاهيم السابقة تندرج تحته بل تعد من مكوناته، ومن ثم فالأجدر بنا هنا الاهتمام بالكل وليس الجزء.

وعن مفهوم التلوث البيئي: فقد عرف قانون حماية البيئة ومكافحة التلوث العماني في مادته الأولى التلوث البيئي بأنه[1]: هو التغيير أو الإفساد في

(1) Colson, Steve, and Others (Environmental Issues) Michigan, U.S.A, 1998.

خواص البيئة أو نوعيتها بإدخال أي من المواد أو العوامل الملوثة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ينتج عنه خطر على صحة الإنسان أو الحياة الفطرية أو ضرر على النظم البيئية مما يجعلها غير صالحة للاستعمال في الأغراض المخصصة لها".

كما يقصد بالتلوث البيئي التأثيرات السلبية على مكونات البيئة والهواء والماء والأرض مما يؤدي إلى اختلال التوازن الدقيق السائد فيها، ومن ثم فالتلوث قد يكون (هوائي، مائي، أو أرضي) والمقصود بالتلوث الهوائي هو زيادة الشوائب واختلال نسب الغازات المكونة للهواء وتعد الطاقة والصناعة بما لها من مداخن وأبخرة ضارة من أكثر ملوثات الهواء، والتي تؤدي إلى الخمول وعدم القدرة على التركيز وفقر الدم وزيادة الانفعالات العصبية"[٢]. أما التلوث المائي فيعني تلوث المسطحات المائية والمياه الجوفية سواء بملوثات سائلة كتسرب البترول أحيانا من الشاحنات أو تكون الملوثات هنا نفايات صلبة تلقي بها المصانع أو حتى الأفراد في المجاري المائية.

ويؤثر التلوث المائي مباشرة على المزروعات والتي تروى بماء ملوث، مما يؤدي إلى إصابة الإنسان بالكوليرا والحمى التيفودية والدوسنتاريا والنزلات المعوية والبلهارسيا والانكلستوما....

وأخيرا التلوث الأرضي: وينجم عن سوء استغلال الأراضي بدفن النفايات أو المخلفات، وتعد النفايات الصلبة والسائلة من أهم ملوثات الأرض.

يضاف إلى ذلك النفايات والفضلات التي تلقيها المنازل والمصانع في الشوارع معرضة للهواء والتي تنمو فيها البكتيريا المرضية والجراثيم والحشرات مما يعرض الإنسان لأمراض مختلفة، ومن أهمها حمى التيفود الناجمة عن تلوث

---

(١) قانون حماية البيئة ومكافحة التلوث الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠١/١١٤، ونشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية رقم (٧٠٧) الصادرة في ٢٠٠١/١١/١٧م

(2)A. Lewis Barbara "The Kids Guide to Social Action. How to solve the social problems" Free sprit Publishing Inc., 2002, p.50.

الغذاء والماء ببكتيريا السالمونيلا الناجمة عن الفضلات الملوثة، كذلك ينقل الذباب بعض الديدان الطفيلية من الفضلات إلى طعام الإنسان والتي قد تصيبه بشلل الأطفال.

إن تلوث الأرض ينتج عنه تكاثر الحشرات والديدان والطفيليات ويعرض الإنسان لأمراض كثيرة تصيب جهازه الهضمي والتنفسي وكذلك الجلد.

وبشكل عام يشكل التلوث بكافة أشكاله خطورة كبرى على حياة كافة الكائنات الحية. ويرتبط التلوث البيئي بالإنتاج، والمعضلة هنا تكمن في كيفية الحد من التلوث دون أي تأجيل لجهود التنمية وما يصحبها من تنفيذ مشروعات إنتاجية، وقد يدفع البعض بأن التلوث البيئي يعد بمثابة الضريبة التي يدفعها البشر مقابل التقدم التكنولوجي، وأن هذا التقدم التكنولوجي إذا اعتبرناه علاجا للتخلف فلا بد وأن يكون له بعض الآثار الجانبية التي علينا أن نقبلها كما هي.

ونضم صوتنا إلى المختصين والباحثين في هذا المجال: أنه من الأفضل تبني التكنولوجيا النظيفة التي تحافظ علي بيئتنا الطبيعية ولا تخل بتوازنها، وقد حقق التقدم التكنولوجي خطوات مرضية وما علينا إلا البحث عن الوسائل والآلات التي تكفل الحد من ظاهرة التلوث، مع ضرورة إعطاء الأولوية إلى أن يتم تطبيق ذلك في آلات وأجهزة استخدام الطاقة باعتبارها من أهم مصادر التلوث البيئي وبصفة خاصة التلوث الهوائي حيث أن استخدام الأنواع المختلفة للطاقة كما يؤكد الخبراء يفرز نحو ٩٩.٦% من أكاسيد الكبريت، ٩٠.١% من أكاسيد النيتروجين ونحو ٨٠% من أول أكسيد الكربون، ٧١.٧% من الهيدروكربونات، وعلى الجهات المناط بها التشريع في كل دولة سن القوانين التي تكفل استخدام التكنولوجيا النظيفة، واستحداث جهاز يتولى الرقابة على تنفيذ هذه القوانين.

ويعد استخدام الطاقة النووية أخطر مصادر الطاقة حيث تؤدي إلي التلوث الإشعاعي والذي يحدث نتيجة لانشطار نواة المواد الثقيلة لإنتاج طاقة حرارية

وتظل بقايا النواة المنشطرة الأخف وزنا غير مستقرة ذريا مما يميزها بكونها مشعة. والمواد المشعة عادة ما تصل إلى حالة الاستقرار بعد أن تتخلص من فائض الطاقة أو الوزن الذي تحويه وتكون فترة الزمن اللازمة للوصول إلى حالة الاستقرار (أي تحول المادة إلى مادة غير مشعه) غير ثابتة وتعتمد على سرعة الإشعاع فكلما كان الإشعاع أسرع قصرت الفترة اللازمة لاستقرارها.

ويأخذ التلوث الإشعاعي كافة الأشكال(صلبة، سائلة وغازية) وتعد الأشكال الصلبة للملوثات المشعة هي أكثرها أثرا وأعقدها من حيث طرق التخلص منها، حيث تتمثل هذه المواد في أعمدة اليورانيوم المستخدمة كوقود للمفاعل النووي والتي تستبدل سنويا. ويتم عادة إرسال هذه الأعمدة إلي معامل خاصة لاسترجاع ما يمكن من الوقود لاستخدامه مرة أخري في المفاعل وما يتبقي يتم تخزينه في أماكن بعيدة[1].

غني عن البيان أن هذه النفايات تتطلب قرونا حتى تتخلص من خواصها المشعة وبالإضافة إلي صعوبة التخلص منها فإن كمياتها كبيرة جدا. لذلك فقد تنبأت دول العالم بالخطر المحدق بها من جراء هذا النوع من التلوث، فعقدت الاجتماعات تحت رعاية المنظمات الدولية من أجل الحد من هذا الخطر، "ووقعت اتفاقية لندن، واتفاقية بازل في ١٩٨٩/٣/٢٢م، وسبقتهما اتفاقية أوسلوا سنة ١٩٧٢م، واتفاقية هلسنكي سنة ١٩٧٤م، كما وقعت اتفاقية لومي ١٩٨٩م، وبامكو ١٩٩١م، وإيغاني ١٩٩٥م، وبروتوكول أزمير ١٩٩٦م"[2].

ورغم ذلك إلا أن مجال التحلل من الالتزامات التي فرضتها الاتفاقيات الدولية وجد من خلال الصفقات المشبوهة التي تعقدها الشركات العملاقة بالدول الكبرى والعابرة للقارات مع أشخاص في الدول النامية للتخلص من هذه النفايات في أراضيها، الأمر الذي يحتم على الأخيرة تشديد العقوبة على

(١) د. سلطان الرفاعي، المرجع السابق، ص: ١٦٣.
(٢) خالد مصطفى فهمي، الجوانب القانونية لحماية البيئة من التلوث، دار الفكر الجامعي ٢٠١١م، ص: ١١٩.

القائمين بمثل هذه الصفات وهنا أيضا يبرز أهمية أن تقوم المؤسسات ذات الاختصاص بدور يعتد به في تجريم وعقاب من يقوم بدفن النفايات المشعة بشكل خاطئ يعرض الأرض وما عليها لأخطار جسيمة على أن يتسع ليشمل أعضاء الحكومات التي ترخص بذلك، وإذا كان لا بد فالدفن لا يكون فقط في مناطق بعيدة عن العمران بل يكون بعمق كبير يسمح بالحد من الإشعاعات الناجمة من هذه النفايات.

والجدير بالذكر هنا أن هناك مصادر للطاقة صديقة للبيئة وغير ملوثة لها يمكن استخدامها بقدر الإمكان لخفض نسبة الملوثات بالبيئة فطالما من المستحيل وقف جهود التنمية والتي يحركها دائما قطاع الصناعة وهو أكثر القطاعات ديناميكية والذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالطاقة. فلا بد إذا من البحث عن مصادر نظيفة للطاقة والتي قد تكون الغاز الطبيعي أو الطاقة الشمسية والتي تخصص فيها مساحات شاسعة من الأراضي تبني عليها المرايا التي تستخدم في تجميع أشعة الشمس للاستفادة منها في الاستخدامات المختلفة، وما أغنى البلدان العربية بمثل هذا النوع من الطاقة .

كذلك يتطلب الأمر أن نحدد بدقة حجم التلوث المسموح به، مع التأكيد على أن البيئة النظيفة ليست هي المطلب الوحيد بل أيضا البيئة المتوازنة والتي تعني المحافظة على الموارد البيئية من الاستنزاف وهو ما يرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية المتواصلة والتي تعني تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بمصالح ومتطلبات الأجيال القادمة. " ولعل مشكلتي التصحر وقطع الغابات من أهم مشكلات الاختلال البيئي. فبالنسبة لمشكلة التصحر " فلقد ارتفع عدد الدول التي تعاني من هذه المشكلة إلي ١١٠ دولة كما يتضرر منها نحو ٢٥٠ مليون نسمة. كذلك يتعرض نحو خمس سكان العالم لخطرها و تقدر الخسائر

السنوية للتصحر بنحو ٤٢ مليار دولار سنويا منها تسعة مليارات في أفريقيا وحدها. "والتصحر أحد المشاكل البيئية الخطيرة التي تواجه العالم حاليا وهو يتطور في اغلب أرجاء المعمورة وعند معدلات متسارعة، ويقدر بأن مساحة الأراضي، التي تخرج سنويا من نطاق الزراعة نتيجة عملية التصحر، تبلغ حوالي ٥٠,٠٠٠ كم٢ وتبلغ نسبة الأراضي المعرضة للتصحر ٤٠% من مساحة اليابسة وهي موطن أكثر من مليار إنسان، وأغلب المناطق المعرضة للتصحر تقع في الدول النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكيا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، ويقدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة قيمة الإنتاج التي تفقد سنويا في الدول النامية بسبب التصحر ب ١٦ مليار دولار . هذا التقدير لا يتضمن تكاليف التصحر الجانبية الناتجة مثلا من تملح المجاري السفلى للسدود والتي تشير التقارير بأنها كبيرة فعلى سبيل المثال تبلغ ٦٠ مليون دولار في السنة قي المغرب. والكثير من هذه الأراضي المتصحرة أو المهددة بالتصحر يقع في أرجاء عالمنا العربي. إذ تشير بعض الأرقام إلى أن حوالي ٣٥٧ ,٠٠٠ كم٢ من الأراضي الزراعية أو الصالحة للزراعة أي نحو ١٨%من مساحتها الكلية والبالغة ١٬٩٨ مليون كم٢، أصبحت واقعة تحت تأثير التصحر"[١].

أما عن قطع الغابات "فلقد حذر الصندوق العالمي للطبيعة في أكتوبر ١٩٩٧م، أنه إذا استمرت عمليات قطع الغابات بالمعدلات الحالية فإن ذلك سيؤدي بعد خمسين عاما إلي اختفاء الغابات في بعض البلدان التي توجد بها غابات طبيعية منذ آلاف السنين- وجدير بالذكر أن أفريقيا تخسر سنويا ٦% من مساحة غاباتها بما يعادل ٣,٣ مليون هكتار. ويضاف إلى ما سبق مشكلة

(١) هاشم نعمة، الحوار المتمدن، العدد: ٦٢٩ بتاريخ ٢٢/ ١٠ / ٢٠٠٣م.

الجفاف والتي راح ضحيتها نحو ٣٥٠ ألف شخص في الصومال فقط عامي١٩٩٢-١٩٩٣م وتهدد ندرة المياه نحو ثلث سكان العالم حيث هناك عدد من الدول تعتمد على مصادر أجنبية في الحصول على أكثر من ٥٠% من مياهها السطحية. ولعل النتيجة الأولى للجفاف هي المشاكل الصحية التي قد تؤدي إلى الوفاة بالإضافة إلي زيادة التصحر وانخفاض إنتاجية الأراضي الزراعية"[١].

أضف إلى ما سبق الاستغلال الجائر للثروات المعدنية والتغيرات المناخية والمتمثلة في ارتفاع درجة حرارة سطح الأرض نتيجة لثقب الأوزون وتسرب الأشعة فوق البنفسجية من الشمس إلى الأرض.

"وحيث تنعكس البيئة مباشرة على الإنسان فقد ارتبط مفهوم حماية البيئة والحفاظ على توازناتها بمفهوم التنمية البشرية والذي يجعل من الإنسان محور التنمية. ومن ثم لم يعد هناك من ينظر لبرامج حماية البيئة على أنها رفاهية لا تقوى عليها الدول النامية، فالحفاظ على البيئة وتوازنها يضمن استمرارها بما فيها من موارد طبيعية- خاصة الناضبة- لأطول فترة ممكنه. وهو ما يقودنا إلى تحقيق التنمية المستدامة والتي تعتمد على توافر كلا من: رأس المال المادي، والبشري، والبيئي.

من هذا المنطلق احتلت المؤشرات الاجتماعية والبيئية للتنمية البشرية مركز الاهتمام بعد قمة الأرض في ريودي جانيرو ١٩٩٢م فقد التزمت الدول الـ

(١) هاشم نعمة، الحوار المتمدن، العدد: ٦٢٩ بتاريخ ٢٢/ ١٠ / ٢٠٠٣م..

(١٧٨) الموقعة بتوسيع حساباتها القومية بإدخال التكاليف البيئية ومنافعها"[١].

وتتمثل التكاليف البيئية في النفقات التي تهدف إلى إزالة الملوثات والحد منها. بينما تتمثل المنافع في التمتع ببيئة نظيفة وانخفاض الإنفاق على الصحة وكذلك تراجع نسبة الفاقد في أيام العمل...

"ولقد أشارت الدراسات إلي أن الإنسان الذي يعيش في بيئة نظيفة تزداد إنتاجيته بمعدلات تتراوح بين ٢٠% إلي ٣٨% عن نظيره الذي يحيا في بيئة غير نظيفة"[٢].

حماية البيئة في ظل العولمة:

المؤسسات الدولية بما لها من سيطرة وما تفرضه من سياسات اقتصادية تستطيع أن تضع تلك السياسات بما يحقق التوازن بين الحفاظ على البيئة والتنمية. فالبيئة من الموضوعات المشتركة بين ساكني هذا الكوكب قبل وبعد العولمة، فلا يستطيع أحد أن يقول أنني ألوث الجزء المملوك لي وليس لأحد دخل بهذا. فالتلوث سواء كان أرضي أم هوائي أو مائي لا ينحصر أثره في المكان الذي حدث فيه بل ينتشر، ومن ثم فمن حق الجميع الحفاظ على البيئة، إلا أن الأمر سيصبح أكثر سهولة في ظل العولمة نظرا لسيادة التوافق بين التشريعات والقوانين وكذلك لبروز دور المؤسسات والهيئات الدولية ذات العلاقة في هذا المجال. وفيما يلي نستعرض دور كل من منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي والقانون الدولي في حماية البيئة.

---

(١) سعد مسعد شحاتة "إصحاح البيئة وسلامة التوازن الايكولوجي واستراتيجية التنمية البشرية في مصر" مجلة مصر المعاصرة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع إبريل ٢٠٠١/ العدد ٤٦٢/٤٦١، ص ١٨١.

(٢) سلوى شعراوي جمعة "نظم الإدارة البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة" مركز دراسات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٩٩ ، ص٣٠.

١- منظمة التجارة العالمية والبيئة:

تختلف المعايير البيئية بين الدول المتقدمة والدول النامية ويرجع هذا الاختلاف إلى العديد من العوامل والتي لعل من أهمها [١]:

- الأولويات والتفضيلات السائدة في المجتمع.
- اختلاف مستويات التقدم التكنولوجي والأوضاع الاقتصادية للدولة.
- طبيعة النظام الاقتصاد ومدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

وتنقسم المعايير البيئية إلى أربعة أقسام وذلك علي النحو التالي:-

- **معايير تتعلق بخفض الإصدارات:** وهي معايير تفرض خفض نسبة التلوث إلى المسموح به من خلال التحكم في الكمية المصنعة.
- **معايير تتعلق بنوعية البيئة:** وهدفها الحفاظ علي الموارد الطبيعية وذلك بترشيد استهلاكها.
- **معايير تتعلق بالمنتجات:** تتحدد من خلالها المواصفات الكيميائية والمادية للسلع بالإضافة إلى الالتزام بقواعد التلوين والتعبئة حفاظا علي صحة المستهلك. وتشمل أيضا إعادة التدوير للتخلص من المنتج بعد استخدامه.
- **معايير بيئية تتعلق بأسلوب الإنتاج:** والتي تحدد مواصفات الأدوات والآلات المستخدمة في الإنتاج (الأساليب التكنولوجية) مما يحجم من التلوث الناجم عن العملية الإنتاجية.

والجدير بالذكر هنا أن الدول المتقدمة والتي تحتل نسبة تقدر بنحو ٨٠% من التجارة العالمية، غير ملتزمة في استخدام المعايير البيئية كنوع من القيود غير التعريفية خاصة تلك الدول المنضمة إلى تكتلات إقليمية وهو ما يقف عقبة أمام صادرات الدول النامية لتلك الدول، مما دفع بالجات إلى توحيد المعايير البيئية على المستوى الدولي لجميع دول العالم لفرض قدر من الإلزام على

---

(١) حكمت السيد عبد القادر، "قضايا البيئة في اتفاقية الجات" رسالة ماجستير مقدمة إلي كلية التجارة، جامعة عين شمس. س. ٢٠٠٢، ص١٢٩.

بعض الدول وتتخذ من المعايير البيئية وسيلة حمائية تحد من خلالها وارداتها من الدول الأخرى.

ولقد قاومت الدول النامية ربط التجارة بالبيئة نتيجة لتأثيره السلبي على صادراتها وهو ما يعمق من تهميش تلك الدول بسبب تدهور شروط التبادل التجاري لها ولقد ظل الوضع هكذا حتى جولة أورجواي، فبانعقاد المؤتمر الوزاري الأول في سنغافورة من ٩-١٣ديسمبر ١٩٩٦م بات واضحا أن الدول المتقدمة هي التي تحدد مسار المنظمة وأن على الدول النامية قبول الأمر الواقع لتصبح جزء من النظام التجاري الدولي أو تبقي خارجه وتظل مهمشة. لذلك خضعت الدول النامية إلي الموضوعات التي اقترحتها الدول المتقدمة ومن بينها (ربط التجارة بالبيئة) وفي المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية والذي انعقد في سياتل من ٣٠ نوفمبر حتى ٣ ديسمبر ١٩٩٩م تشدد الاتحاد الأوروبي في ربط التجارة الدولية بالبيئة وتبني فكرة مؤداها أن من حق الدولة منع دخول أية سلعة لا تحترم المعايير البيئية، وهو ما رفضته الدول النامية [١] وقد كان من أهم نتائج المؤتمر [٢]:-

- وضع ضوابط تضمن عدم استخدام المعايير البيئية من قبل الدول المتقدمة كعائق للتجارة.
- ضرورة توفير آلية لضمان وفاء الدول المتقدمة بتعهداتها الخاصة بمساعدة الدول النامية في الحصول علي تكنولوجيا نظيفة.

وفي المؤتمر الوزاري الرابع والمنعقد في الدوحة من ١١-٢٠٠١/١١/١٤م تم التأكيد علي الالتزام بما ورد في اتفاقية مراكش بشأن التنمية المستدامة

(١) أحمد السيد النجار، انتصار المصالح الوطنية على الأيديولوجيا في سياتل، الأهرام الرقمي، ١ إبريل ٢٠٠٠م.

(٢) حول البيان الختامي وما تضمنه من تعديلات، راجع صحيفة الراية القطرية، العدد الصادر في ١٠/١٤م٢٠٠١م.

واعتماد الأهداف المتعلقة بحماية نظام تجاري غير عنصري متعدد الأطراف يعمل من أجل حماية البيئة" [1].

- المعايير البيئية في منظمة التجارة العالمية:

أدخل اتفاق المنظمة السياسات البيئية المتصلة بالتجارة ضمن ولاية المنظمة بصورة واضحة. فقد نصت ديباجة اتفاق إنشاء المنظمة علي أنها تستهدف رفع مستويات المعيشة وتحقيق العمالة الكاملة، وذلك بتوسيع الإنتاج والتجارة في السلع والخدمات الذي يتحقق بفضل الاستخدام الأمثل لموارد العالم وفقا لهدف التنمية المستدامة وذلك من توخي حماية البيئة والمحافظة عليها بصورة تتلاءم واحتياجات واهتمامات مختلف مستويات التنمية الاقتصادية.

وترد الأحكام العملية الرئيسية التي تحكم التدابير التجارية التي تتخذها الحكومات لأسباب بيئية في اتفاق الجات ١٩٩٤م. ولكن الاتفاق ليس فيه إشارات مباشرة إلي المسائل البيئية ويرجع ذلك أساسا إلى أن الانعكاسات الكاملة للتدهور البيئي والايكولوجي بسبب التلوث أو الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية لم تكن معروفة عندما بدأت المفاوضات على اتفاق الجات في أول الأمر. " كما يأخذ على اتفاقية الجات أنها لم تتضمن قواعد بشأن القيود التجارية على المنتجات التي تعتبر مضرة بيئيا، كما لم يأخذ في الاعتبار الاستيراد الهائل لمنتجات ذات أسعار منخفضة بسبب الأساليب ووسائل الانتاج القديمة المسببة للتلوث"[2].

هذا ومن الجدير بالذكر أن هناك استثناءات عامة منصوص عليها في المادة العشرين من اتفاقية الجات ١٩٩٤م تسمح للبلدان باتخاذ تدابير تجارية لبلوغ أهداف بيئية، متى توافرت الشروط التي جاءت في تلك الاستثناءات. وتسمح هذه المادة للبلدان بفرض حظر أو غيره من القيود غير المسموح بها في أي حكم آخر من أحكام الجات ١٩٩٤إذا رأت:

---

(١) جهاز شئون البيئة "خلفية حول التجارة والبيئة والتطورات الأخيرة داخل منظمة التجارة العالمية" اللجنة الفرعية للتجارة والبيئة الندوة الإقليمية العربية حول التجارة والبيئة، القاهرة ٢٠٠٢، ص ١٠.

(٢) د. صلاح عبدالرحمن عيد الحديثي، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة، منشورات الحلبي الحقوقية ٢٠١٠م، صك ٣٠ وما بعدها.

* أنها ضرورية لحماية الحياة والصحة البشرية أو الحيوانية أو النباتية (المادة العشرون"أ ").

* أنها تتعلق بحماية الموارد الطبيعية القابلة للنفاد إذا كانت هذه التدابير ستنفذ جنبا إلي جنب مع قيود علي الإنتاج والاستهلاك المحليين (المادة العشرون " ز").

ولكن يراعى أن أي تدابير تقيد التجارة وتتخذ وفقا لأحكام المادة العشرين يجب أن تستوفي الشرطين التاليين:

* ألا تكون وسيلة لتمييز لا مبرر له في حالة وجود نفس الظروف (مبدأ عدم التمييز في الجات).

* ألا يكون فيها تقييد للتجارة بصورة مقنعة.

الأحكام التجارية في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف:

فترى لجنة التجارة والبيئة أن الطريقة المثلي التي يجب أن تعالج بها مشاكل البيئة الدولية يجب أن تتم من خلال اتفاقيات بيئية(من خلال هيئات ومنظمات البيئة) وأن تكون هذه الاتفاقيات متكاملة مع اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وهناك أكثر من ٢٠٠ إتفاقا دوليا متعدد الأطراف في مجال البيئة وتتضمن أكثر من عشرين حكما منها أحكاما تجارية يمكن تقسيمها إلي ثلاث فئات وذلك علي النحو التالي[١]:-

- اتفاقات مكافحة التلوث العابر للحدود، ومن أمثلتها اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون وبروتوكول مونتريال الملحق بها والخاص بالمواد التي تضر طبقة الأوزون وكذا اتفاق تغير المناخ.
- اتفاقات حماية المخلوقات المهددة بالانقراض، ومن أمثلتها الاتفاقية الدولية لتنظيم صيد الحيتان وتحدد هذه الاتفاقات أساليب الصيد.

(١) نبيل حشاد (الجات ومنظمات التجارة العالمية، أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي) الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١، ص ٢٤٣.

- اتفاقات للرقابة على إنتاج المواد الخطرة والاتجار بها، ومن أمثلتها اتفاقية بازل بشأن الرقابة علي تحركات المواد الخطرة عبر الحدود والتخلص منها.

وبشكل عام تكون هذه الاتفاقات ملزمة لأطرافها ويتمثل الالتزام هنا في تقييد حركة التجارة الخارجية وفي هذه الحالة ليس هناك أية اعتراضات من قبل منظمة التجارة العالمية مادام جميع المشاركين في هذه الاتفاقات قد وافقوا على هذه القيود.

ولكن تكمن المشكلة في الحالات التي يفرض فيها أطراف الاتفاق البيئي متعدد الأطراف حظراً على التجارة مع دول ليست أطرافاً في الاتفاق. مثال ذلك بروتوكول مونتريال والذي يدعو أعضاءه إلى مقاطعة إنتاج واستهلاك المواد التي تستنفذ طبقة الأوزون، وترك لكل دولة تحديد كيفية تقييد وارداتها من هذه المواد من الدول خارج الاتفاق. مما يعني إتباع تدابير تقييدية على دول ليست أطرافاً في الاتفاق. الأمر الذي لا يزال موضع بحث ودراسة من اللجنة المختصة بالتجارة والبيئة والتي تدرس مدى قوة هذه التدابير مع المبادئ العامة للقانون الدولي بصفة عامة ومبادئ الجات بصفة خاصة.

أخيراً وبالنسبة للمكاسب البيئية من تحرير التجارة فلقد أعدت لجنة التجارة والبيئة دراسة شاملة تظهر القيود التي تفرض على التجارة في كل قطاع والمكاسب البيئية التي تتحقق من جراء استبعاد هذه القيود.

وتوصلت الدراسة إلى أن تحرير التجارة ليست المسبب الرئيسي لتدهور البيئة كما أن السياسة ليست أهم السياسات التي تستخدم في علاج المشاكل البيئية. وعلى الرغم من هذا فإن إزالة التشوهات السعرية تؤدي إلى زيادة كفاءة استخدام عوامل الإنتاج ومن ثم ترشيد استخدام المواد الطبيعية. كما أن تحرير التجارة يؤدي إلى تخفيف حدة الفقر والتي ترتبط ارتباطاً طردياً بالحفاظ على البيئة.

ومفاد ذلك كله: أن منظمة التجارة العالمية على الرغم من كونها منظمة عالمية تختص بدراسة وعلاج القضايا التجارية وفض المنازعات في هذا المجال، إلا أنها تسير وفقاً لتوجهات الدول المتقدمة الممسكة بزمام الأمور، والتي دفعتها للتسليم بالمعايير البيئية على الرغم من مقاومة الدول النامية لربط التجارة بالبيئة فأقرت منظمة التجارة العالمية حق الدول في اتخاذ تدابير تجارية لبلوغ أهداف بيئية في حالات معينة حددتها في المادة (٢٠-أ). والخلاصة أن المنظمة أضافت وجوب وضع ضوابط تضمن عدم استخدام المعايير البيئية كعائق للتجارة. إلا أنه يسهل على الدول المتقدمة خاصة أعضاء التكتلات الاقتصادية التذرع بالمعايير البيئية للحد من وارداتهم من الدول النامية، الأمر الذي سيزيد من تدهور شروط التبادل التجاري للأخيرة ويعمق من تهميشها. كذلك لم تتطرق المنظمة لتصدير النفايات الخطرة باعتبارها تدخل ضمن الجرائم الدولية والتي تدخل في اختصاص القانون الدولي، ومن ثم يظهر بجلاء نفوذ الدول المتقدمة وفرض ما تريد على من تريد.

٢- البنك الدولي والبيئة:

قام الخبراء الاقتصاديين للدول المتحالفة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بدراسة ما ينبغي اتخاذه من تدابير لمعالجة المشكلات الاقتصادية التي ستظهر بمجرد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وما أن بلغت المقترحات مرحلة متقدمة حتى برزت المعالم الرئيسية لمؤسستين متكاملتين تدعم إحداهما الاستقرار الدولي للعملات بالمساعدة في تمويل العجز المؤقت في موازين المدفوعات، بينما تعمل الأخرى على إعادة بناء الاقتصاديات التي دمرتها الحرب من خلال تمويل المشروعات التنموية.

ولقد بدأ البنك الدولي نشاطه في ٢٥ يونيو ١٩٤٦م ويشترط لعضوية البنك أن تكون الدولة عضو في صندوق النقد الدولي وترتبط القوة التصويتية

للأعضاء بمقدار حصصهم في رأسمال البنك من ثم تحتل الدول الصناعية الكبرى أكثر من ٤٨% من القوة التصويتية.

وتشتمل مجموعة البنك الدولي على كل من:

- البنك الدولي للتعمير والتنمية. والرابطة الدولية للتنمية (إيدا). ومؤسسة التمويل الدولية I.F.C. والوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار. MIGA، وتتلخص مهام هذه المجموعة فيما يلي: تقديم التمويل طويل الأجل لمشروعات تنموية. وتقديم المساعدات المالية للدول النامية الأكثر فقراً. والعمل على زيادة دور القطاع الخاص في الدول النامية. فضلا عن دورها في تقديم المشورة والمعونة الفنية للدول الأعضاء وتدريب موظفي الدول النامية على إدارة التنمية، وتمويل مشروعات البنية الأساسية وذلك لدفع عجلة التنمية. ومحاربة الفقر وتحسين الدخول في الدول النامية والاهتمام بتمويل المشروعات التنموية التي تخدم البيئة، ومن ثم تحقيق مفهوم التنمية المستدامة (وتعد هذه المهمة أحدث مهام المجموعة على الإطلاق).

وفيما يلي نستعرض الأهمية النسبية لإدارة البيئة والموارد الطبيعية في القروض الممنوحة من قبل البنك الدولي للعديد من المناطق[1].

(١) التقارير السنوية التي يصدرها البنك الدولي ـ أعداد مختلفة. /www.un.org

نسبة تمويل المشروعات البيئية إلى إجمالي إقراض البنك الدولي للمناطق المختلفة

السنة / المنطقة الممولة	١٩٩٩م	٢٠٠٠م	٢٠٠١م	٢٠٠٣م	٢٠٠٥م
شرق آسيا والمحيط الهادي	٩٦٩٤٢	٢٩٧٩١	٢١٣٣٨	١٧٧٣٦	٢٣١٠٨
– إجمالي التمويل	٩٣٢٤	٨٨٠٤	٣٩٩٣	١٠٢٣	٢٢٢٣
– تمويل إدارة البيئة والموارد الطبيعية					
جنوب آسيا	٣٢١٣٢	٢١١٢٤	٣٢٤٦٦	٣٥٠٨٤	٢٩١٨٧
– إجمالي التمويل	٢٦٦٨	٨٠٨	٥٨٧٨	٢٩٥٢	٩٤٢
– تمويل إدارة البيئة والموارد الطبيعية					
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	١٢٨٠٨	٩٢٠٠	٥٠٧٥	٥٥٤٥	١٠٥٦٠
– إجمالي التمويل	٩٤٢	١٢٣٣	٢٧٥	٢١٧	١٨٦٠
– تمويل إدارة البيئة والموارد الطبيعية					

ويتضح من الأرقام السابقة أن تمويل البنك الدولي لإدارة البيئة والموارد الطبيعية في كل من شرق آسيا والمحيط الهادي، وجنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا بلغ نحو ١٠%، ٣%، ١٨% إلى إجمالي القروض المقدمة منه لهذه المناطق وذلك لعام ٢٠٠٥م.

هذه النسب السابقة هي التمويل المباشر من قبل البنك الدولي للمشروعات البيئية. يضاف لهذا ما يموله البنك الدولي من مشروعات لمحاربة الفقر والتي تؤدي بشكل غير مباشر إلى الحفاظ على البيئة نظراً للعلاقة الواضحة بين محاربة الفقر والحصول على بيئة نظيفة متوازنة أيكولوجية.

" ولقد بدأ البنك الدولي يتصدي لقضايا البيئة منذ عام ١٩٧٠م حيث قام روبرت ماكنمارا رئيس البنك باستحداث منصب مستشار البيئة والذي يرأس مكتب شئون البيئة، ويبحث المكتب في الآثار البيئية التي يمولها البنك الدولي. وحيث أدرك البنك الدولي أن مشكلة تلوث البيئة أصبحت مشكلة عالمية فقد بدأ منذ عام ١٩٩٠م ربط تمويله للمشروعات التنموية بمدى مراعاتها للمعايير البيئية"[١]، ولقد ركز البنك الدولي على مجموعة من المشكلات البيئية ذات الطابع الدولي والتي تنحصر في كل من:[٢] : ١- تآكل طبقة الأوزون. ٢- تلوث المياه الدولية الناجم عن صرف المخلفات الصناعية أو التسرب الناتج عن ناقلات البترول العملاقة. ٣- نقل النفايات الخطرة إلى الدول الفقيرة لدفنها بأراضيها. ٤- الاختلال البيئي والإضرار بالتوازن الطبيعي للبيئة كما خلقها الله. وفي ضوء اهتمام البنك الدولي بمشكلات البيئة فإنه يمتنع عن تمويل المشروعات التي تتسبب في الإضرار بالبيئة أو بالعاملين فيها، وكذلك يمتنع عن تمويل المشروعات التي تغير معالم الطبيعة من حولها أو تؤثر علي بيئة الدول المجاورة، كما يمتنع البنك عن تمويل المشروعات التي تنتهك الاتفاقات البيئية الدولية.

ولقد قدم البنك دليلا إرشاديا لتصنيف المشروعات وفقا لتأثيرها علي البيئة إلي أربع فئات (A,B,C,D) وأصبح التقييم البيئي للمشروعات شرطا ضروريا للتعامل مع البنك.

وتتويجا لجهوده في هذا المجال أنشأ البنك الدولي صندوقا للبيئة العالمية يتولي البنك إدارته وتتولاه الدول الغنية وبعض الدول النامية ومن بينها (مصر، المغرب، والجزائر).

---

(1) World Bank "Quarterly News Letter" Published by the world bank Group, Cairo office, Dec.2003, p.12.

(2) Paul Mosley & Others "Aid and Power, The Bank and Policy, based lending" Analysis and Policy proposals. Rout ledge London and New York, Vol,. 1, 1991, p.60.

ويهدف هذا الصندوق إلى تمويل مشروعات نقل وتطوير التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج والنقل للتخفيف من الآثار البيئية السلبية الناجمة عن استخدامها.

٣- القانون الدولي والبيئة:

يعد القانون الدولي البيئي International Environment Law من أحدث أفرع القانون الدولي ويعالج هذا القانون كل ما يتعلق بـ[١] (حظر الانتشار النووي، وتلوث البحار، تلوث الهواء، حماية المخلوقات النادرة، تأكل طبقة الأوزون، أخطار دفن النفايات النووية...).

ويحدد القانون في مواده المختلفة مسئولية الدولة الملوثة للبيئة والجزاء الواجب تطبيقه عليها والمتمثل عادة في دفع تعويض مناسب للدولة المتضررة، فإذا ما تعذر إثبات الخطأ الواقع من قبل الدولة مع رفضها الاعتراف به تم الاستعانة بالوسائل الدبلوماسية والتعاون الدولي والذي يعد من الأمور المجدية في مواجهه مخاطر كثيرة مثل انتشار الأوبئة(الإيدز، سارس..) والتي يتعذر إثبات مصدرها. كما أن هناك من المشكلات البيئية ما هو معروف مصدره مثل مشكلة الألغام والتي ترفض الدولة المتسببة فيها الاعتراف بمسئوليتها عن هذه المشكلة فتلجأ الدولة المتضررة إلى الوسائل الدبلوماسية.

والمشاكل البيئية الدولية لا تقتصر على قيام دولة بدفن نفاياتها النووية في دولة أخري أو بزرع ألغام في دولة أحري... ولكن أيضا التلوث الحادث داخل الدولة قد يمتد أثره للدول الأخرى مثال ذلك الأمطار الحمضية والتي تضر المياه السطحية والثروات السمكية ليس في الدولة محل التعرض للتلوث فقط؛ بل والدول الأخرى أيضا. ولقد انبثق عن منظمة الأمم المتحدة عددا من البرامج والبروتوكولات التي أولت اهتماما كبيرا بالبيئة والتنمية وعلى سبيل المثال تضمنت اتفاقية جينيف ١٩٧٩م على تعريف تلوث الهواء المتعدي الحدود بأنه

(١) محمد كمال خليل الحمزاوي " إشكاليات البيئة في القانون الدولي" ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي العاشر، وحدة بحوث الأزمات، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٥، ص: ٣٠٩.

التلوث الذي يقع بصفة أصلية في مساحة تخضع للولاية الوطنية للدولة ويكون له انعكاسا سلبيا علي مساحات أخري تخضع لولاية دولة أخري ويفرض القانون هنا على الدولة الملوثة للهواء الحد من هذا التلوث والتقليص التدريجي له.

وتعددت البروتوكولات المتعلقة بتلوث الهواء والتي تضع حدودا مسموحا بها للمركبات المنبعثة في الهواء كما تلزم الدول بهذا السقف من الانبعاث (الكبريت، أكاسيد النيتروجين.)

وفي عام ١٩٩٤م أنشأت لجنة تنفيذية لمراجعة تنفيذ البروتوكولات ومراقبة مدى التزام الأطراف بالمعايير السابقة.

أما عن الاهتمام الدولي بالتلوث البحري فلقد سبق غيره بسنوات؛ حيث تم توقيع معاهدة دولية خاصة بالمسئولية الناشئة عن استغلال السفن التي تستخدم الطاقة الذرية وذلك في إطار المؤتمر الدبلوماسي للقانون البحري في ٢٥مايو ١٩٦٢م بينما جاءت الدعوة إلي مؤتمر البيئة في ستوكهلم عام ١٩٧٢م.

ولقد تضمن الاتفاق البحري الذي وقع في جاميكا عام ١٩٨٢م عددا من المواد التي تتطرق لموضوع التلوث المائي، ففي المادة ١٩٢ نص على أن الدول عليها أن تلتزم بحماية البيئة البحرية(*).

كما تنص المادة ١٩٤ من قانون البحر على ضرورة أن تتخذ الدول كافة الإجراءات اللازمة لمنع تلوث البيئة البحرية من أي مصدر للتلوث وذلك باستخدام أفضل الوسائل العملية المتاحة للدولة. ويقرر المبدأ ٢١ من إعلان ستوكهلم بأن تتحمل الدولة مسئولية ممارسة النشاطات الخاصة في نطاق ولايتها المكانية، القانونية والرقابية وبشكل لا يسبب أية أضرار للبيئة في الدول الأخرى. وبتضرر دولة من تلوث أحاط بيئتها نتيجة لأفعال أتت بها دولة

(*) تعددت الاتفاقيات الدولية التي تواجه التلوث البحري بداية من مؤتمر واشنطن ١٩٢٦م، مرورا باتفاقية لندن ١٩٥٢م وتعديلاتها أعوام ١٩٦٢م، و ١٩٦٩من و ١٩٧١م، ومؤتمر بروكسل ١٩٦٩م، ومؤتمر ستوكهلم ١٩٧٢م، واتفاقية منع التلوث من السفن ١٩٧٣م، واتفاقية مونتيجوباي ١٩٨٢م وغيرها من الاتفاقيات.

أخري، يمكن أن تلجأ الدولة المتضررة إلى التحكيم الدولي أو إلى محكمة العدل الدولية.

ويعد موضوع تصدير النفايات الخطرة من أكثر المشكلات البيئية إلحاحا على الدول النامية حيث تكون في الغالب هي الطرف المستقبل لهذه النفايات حيث قدرت الرواسب المخزونة في باطن الأرض في هذه الدول بنحو عشرة آلاف طن من الرواسب والتي تلوث المياه الجوفية مما يضر بالزراعة وكافة الكائنات الحية. يضاف إلي هذا الإشعاعات النووية المتسربة من التجارب النووية التي تجريها الدول المتقدمة والتي قدرت بنحو ١٩٥٢ تجربة نووية أجريت حتى عام ٢٠٠٥م ونتج عنها تسرب أكثر من ٤٥٠ طن من البلوتونيوم. وإزاء ذلك اهتمت اتفاقية بازل بنقل النفايات الخطرة عبر الحدود الدولية والتخلص منها[١].

ولقد كان الهدف الأساسي من وراء عقد هذه الاتفاقية هو الحد من نقل النفايات الخطرة عبر الحدود حفاظا علي البيئة بحيث تتم عملية تصدير النفايات الخطرة في الغالب بين أشخاص وليس دول فلقد أوجبت الاتفاقية مراعاة التالي:-

- قيام السلطات العامة في الدولة المصدرة بالتأكد من الأهلية القانونية للأشخاص الذين يقومون بنقل النفايات وعدم التصريح لهم بالتصدير في حالة عدم أهليتهم للقيام بهذا الأمر.
- أن تضمن السلطات في الدولة المستوردة للنفايات أن يتم التخلص من النفايات بطريقة سليمة بيئياً (بأن يكون الدفن في أماكن متطرفة غير مأهولة بالسكان وكذلك على عمق كبير).

[١] صفوت أحمد عبد العظيم "التحكيم في المنازعات البيئية" مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد ٤٦٩/٤٧٠، ٢٠٠٣، ص ٢٦٤.

– أن تتأكد السلطات المعنية في الدول المصدرة من استلام الشركة أو الأشخاص المعنية بالتصدير خطابا مشفوعا بموافقة السلطات لدى الدولة المستوردة وعلى الرغم من أن طرفي العلاقة هنا مصدر النفايات ومستوردها – والذي يستورد معها الموت والدمار مقابل عمولة كبيرة – إلا أنه لا يمكننا اعتبار هذا النوع من العلاقات من قبيل العلاقات التجارية، ومن ثم فالتحكم التجاري هنا لا يصلح، إنما يتم اللجوء إلى القضاء الدولي.

وجدير بالذكر هنا أن أغلب حالات تصدير النفايات السامة تتم في الخفاء وداخل صفقات أخرى غير محرمة ويقوم بهذه العملية غير الأخلاقية أفراد ليس لديهم أي شعور بالمسئولية أو الانتماء، من ثم فلن يفيد هنا بنود القانون الدولي السابقة بل الحل الوحيد لإبعاد صفقات الموت هذه هو تشديد الرقابة على الموانئ والمطارات والاستعانة بالأجهزة الحديثة التي تقيس الإشعاع من ثم تتمكن الأجهزة الأمنية من ضبط الصفقات المشبوهة قبل دخولها إلى حدود الدولة.

أثر العولمة على حماية البيئة في النظام القانوني العماني:

تجلت حماية البيئة في سلطنة عمان في العديد من القوانين و البرتوكولات والقرارات الوزارية كالتالي:

- المرسوم السلطاني رقم ٦٨ / ١٩٧٩م بإنشاء مجلس حماية البيئة ومكافحة التلوث.

- المرسوم السلطاني رقم ١٠ / ١٩٨٢م بشأن إصدار قانون حماية البيئة ومكافحة التلوث . والمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠١/١١٤م بإصدار قانون جديد بذات المسمى[١] :

ولقد جاء هذا القانون الأخير في (٤٣) مادة و قُسم إلى ثلاثة أبواب؛ الأول: تناول فيه تعريفات وأحكام عامة من المادة الأولى إلى المادة الخامسة، والثاني: تناول فيه القواعد والمبادئ الأساسية لتأمين سلامة البيئة العمانية من المادة السادسة إلى المادة الثلاثون، أما الثالث: فتعرض فيه للعقوبات من المادة الواحدة والثلاثون إلى المادة الثالثة والأربعون.

- المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠١/١١٥م بشأن إصدار قانون حماية مصادر مياه الشرب من التلوث[٢] :

ولقد جاء هذا القانون في (٢٠) مادة ، تتعرض لبعض التعريفات، وبعض المبادئ الأساسية لحماية مصادر الشرب من التلوث، وبعض العقوبات.

- بروتوكول عام ١٩٩٨م بشأن التحكم في النقل البحري للنفايات الخطرة والنفايات الأخرى عبر الحدود ، وتم المُصدق عليه بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٧/٢٤م

- المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٧/٩٠م بشأن إنشاء وزارة للبيئة والشئون المناخية

---

(١) نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية رقم (٧٠٧) الصادرة في ٢٠٠١/١١/١٧م.

(٢) نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية رقم (٧٠٧) الصادرة في ٢٠٠١/١١/١٧م.

- اتفاقيـة تقـديم المسـاعدة فـي حالـة وقـوع حـادث نـووي أو طـارئ إشـعاعي المنضمة إليها سلطنة عمان بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٩/٣٣م
- المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٩/٥٤م بإنشاء المركز الوطني للبحث الميداني في مجال حفظ البيئة
- القـرار الـوزاري رقـم ٢٠١٠/١٦م بشـأن إصـدار لائحـة تنظـيم الاشـتراطات البيئية للأنشطة الخدمية والصناعية

المطلب الثاني
تأثيرات العولمة على الإعلام وتأثره بالأجواء المفتوحة

مرّت البشرية بعدّة ثورات علمية منها ثورة البخار والكهرباء والذرّة، وكان آخرها الثورة العلمية والتكنولوجية، وخاصة في مجال التطورات السريعة والمدهشة في عالم الحاسوب الآلي (الكمبيوتر)، " وتوصل الحاسوب الآلي الحالي إلى إجراء أكثر من ملياري عملية مختلفة في الثانية الواحدة، وهو الأمر الذي كان يستغرق ألف عام لإجرائه في السابق، أما المجال الآخر من هذه الثورة فهو التطورات المثيرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تتيح للأفراد والدول والمجتمعات للارتباط بعدد لا يحصى من الوسائل التي تتراوح بين الكابلات الضوئية والفاكسات ومحطات الإذاعة والقنوات التلفزيونية الأرضية والفضائية، التي تبث برامجها المختلفة عبر حوالي ٢٠٠٠ مركبة فضائية، بالإضافة إلى أجهزة الكمبيوتر، والبريد الإلكتروني وشبكات الإنترنت، التي تربط العالم بتكاليف أقل، وبوضوح أكثر على مدار الساعة، لقد تحولت تكنولوجيا المعلومات إلى أهم مصدر من مصادر الثروة، أو قوة من القوى الاجتماعية والسياسية والثقافية الكاسحة في عالم اليوم"[1] .

" وقد نشأ عن الثورة التكنولوجية التي حدثت في مختلف جواب الحياة وخاصة في مجال المعلومات والاتصالات والهندسة الوراثية كثير من التغيرات ذات الآثار الإيجابية والسلبية في آن واحد، وقد أصبحت هذه الثورة بمثابة قوة الدفع الحقيقية لظاهرة العولمة بما تضمنته من أحداث للمزيد من التغير في العلاقات الدولية انتقلت بسرعة وفي سهولة الأفكار والمعلومات والأحداث، وإن ما يحدث في أقصى غرب الأمريكيتين يتم العلم به أو يرى مباشرة في نفس اللحظة في أقصى شرق آسيا واليابان. لقد انتقل العالم من الجزئي إلى الكلي

(١) من ورقة قدمت إلى مؤتمر كلية الشريعة في جامعة الكويت المنعقد عام ٢٠٠٠م حول العولمة.

من الكتمان إلى العلانية وكلها أمور تدفع إلى عملية التدويل أو العولمة القسرية، الأمر الذي أدى إلى " أن يدمج بعض المفكرين بالثورة المعلوماتية في العملية الاقتصادية العالمية ذاتها حيث يروا في تقديرهم أن العالم يعيش مرحلة من التحول من نظام اقتصادي تسانده المعلومات إلى اقتصاد المعرفة التي تشكل المعلومات ركناً أساسيا في معظم أنشطته الإنتاجية"(١).

" ويعد الانترنت في وقتنا الحاضر أداة التحقيق الفعلية لانتشار القرية التكنولوجية العالمية وهو أيضا خطوة عملية لإثبات وتحقيق مفهوم مجتمع المعلومات الذي شكك البعض في صحته"[٢] لقد وفرت شبكات الانترنت لأول مرة وسيلة فعالة لسرعة النفاذ إلى المعلومة وسرعة انتشارها ونشرها وتوظيفها وباتت من أهم الوسائل الأساسية لتحقيق التقدم نحو العولمة وتقويمها، ويرى المتحمسين لشبكة الانترنت بأنها الصورة القصوى لديمقراطية المعلومات تحت شعار "المعلومات في كل وقت وفي كل مكان ولكل الناس"، في حين يري البعض الآخر فيها فوضى للمعلومات وتلويثها بل وينذر أصحاب هذا الرأي بحرب معلومات عالمية. ومن جانبنا فهي التي جعلت مستوى العولمة الذي نراه اليوم ممكناً وبالأخص شبكات الانترنت العالمية، إذ إنها على المستوى الاقتصادي تمكن التجار والشركات، بل والدول من المعرفة السريعة لأحوال السوق والعرض والطلب في شتى بقاع العالم، وفي أقل وقت ممكن، وعلى الجانب الثقافي والاجتماعي تعد وسيلة لتبادل الآراء والأفكار والمعرفة بين الأفراد العاديين وبين العلماء والمفكرين والأكاديميين ... إلخ. أما على المستوى السياسي فإنها تعد وسيلة فعالة لقياس ردود أفعال الرأي العام تجاه المشكلات السياسية المختلفة كما أنها تساعد السياسيين والعسكريين على سرعة اتخاذ

(١) التقرير الاستراتيجي العربي عام ٢٠٠٠ ، ص: ١٥٤.

(٢) أقيمت أول ندوة لشبكة الإنترنت في الولايات المتحدة الأمريكية للربط بين المركز الدولي للبحوث التابع لجامعة "ستانفورد" وجامعة " كاليفورنيا " في لوس أنجلوس وذلك في الربع الأخير من القرن العشرين بفرض استمرار التواصل بين العلماء وأيضا متخذي القرار السياسي والعسكري.

القرار. وبالتالي يعتبر الانترنت من أهم العناصر العابرة للقوميات في ظل العولمة وهو المحرك الأساسي لظهور ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات"[1].

إن أكبر إنجاز حققته هذه الثورة التكنولوجية، هو أن المسافات لم تعد عقبة أمام تبادل الأنباء والمعلومات والصور والرموز والآراء والأفكار على المستوى الدولي، وظهر إلى الوجود نظام اتصالي عالمي يربط بين أي بقعة وأخرى على كوكب الأرض.

وقد ساهم في إيجاد العولمة الإعلامية، تحول النظام الإعلامي الدولي من الطابع الثنائي الذي كان يقوم على سيطرة النظامين الإعلاميين: الليبرالي الغربي والاشتراكي الشرقي، إلى الطابع الأحادي الذي يقوم على سيطرة نظام إعلامي دولي واحد، وهو الغربي الليبرالي، وهيمنة قطب واحد على هذا النظام، وهو الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن المهم التأكيد على أن التطور في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات كان أحد الأسباب الرئيسة في تحول النظام الإعلامي الدولي من الطابع الثنائي إلى طابع النظام الواحد، وأن هذين المتغيرين يشكلان جوهر مفهوم العولمة الإعلامية.

إن الآثار التي نجمت عن "العولمة" رغم عدم اكتمالها بعد، قد خيبت الآمال التي عقدت عليها وأسكتت الأصوات المتفائلة، إذ أدى التطور التكنولوجي في مجال الاتصال والمعلومات إلى زيادة الفجوة بين الدول الصناعية من ناحية، والدول النامية من ناحية أخرى حيث وجدت دول تتمتع بوفرة في الإنتاج الإعلامي، ودول أخرى تعاني من تخلف في هذا الإنتاج، وهو ما أدى إلي إيجاد ثنائية جديدة في النظام الإعلامي الدولي تقوم علي هيمنة عدد قليل من

(١) مراد جابر مبارك السعداوي : مصير مبدأ السيادة في ظل العولمة " دراسة في القانون الدولي العام المعاصر " ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٣ م ، ص: ١٨٦ ، وما بعدها

الدول المتقدمة على غالبية الدول النامية، أي هيمنة من جانب وتبعية من جانب آخر.

إن المؤسسات الإعلامية الدولية وأغلبها مملوكة للدول المتقدمة، تحتكر نسبة كبيرة من مصادر المعلومات الإعلامية المستخدمة في دول العالم النامي، وتكاد تنفرد ثلاث وكالات أنباء غربية بالسيطرة على حركة تدفق الأخبار الدولية وهي وكالة رويتر البريطانية، وكالة الأنباء الفرنسية، واسوشيتدبرس الأمريكية، وكل وكالة منها مكاتب في أكثر من مائة وخمسين دولة وتستخدم عدة ألاف من المراسلين والمحررين والموظفين، وتبث الأخبار على مدار الأربع والعشرين ساعة إلى عشرات من الوكالات الوطنية، وإلي المئات من الصحف ومحطات الراديو والتليفزيون، ولم تعد تكتفي بالأخبار المكتوبة وإنما أضافت إليها الصوت والصورة لمواكبة عصر تكنولوجيا الوسائل المتعددة.

ويجري باستمرار إغراق المجتمعات النامية بسيل من الرسائل الناشئة عن متطلبات تسويق منتجات الشركات متعددة الجنسيات ويجري في الوقت ذاته تحويل بنية شبكات الاتصال الدولية وما تقدمه هذه الشبكات من برامج، طبقاً لمواصفات جهات التسويق العالمية، ولا يتسامح النشاط التجاري الإعلامي مع قنوات الاتصال الجماهيري التي يستبعد إعلاناته، وبرامجه الترفيهية الموجهة إعلانياً، وبالتالي فهو يبذل جهداً كبيراً من أجل اختراق كل ما هو متاح من منافذ الاتصال ذات الإقبال الجماهيري الملموس، فشهية شركات الإعلان لا تعرف الشبع، كما أن هدفها ليس أقل من السيطرة الكاملة على كل وسيلة من وسائل الاتصال الجماهيري، وبمجرد نجاحها في إخضاع وسيلة من وسائل الاتصال، أياً كانت الصفحات الأصلية لتلك الوسيلة، فإنها تتحول إلى أداة للثقافة التجارية.

وعلى الجانب الآخر فإن غالبية وسائل الاتصال والإعلام المستخدمة في الدول النامية صنعت خارجها، فالبنية التحتية للاتصال والإعلان لا تنتج في هذه

الدول، فلا وجود لديها لأية صناعات لمستلزمات وسائل الاتصال والإعلان فهذه الدول تستورد آلات الجمع الصحفي والمطابع والأحبار وورق الصحف كما تستورد أيضاً أجهزة الراديو والتليفزيون والفيديو ومعدات الاستوديوهات وكاميرات التصوير وآلات التسجيل والصوت والإضاءة والمونتاج، وكل ما له علاقة بصناعة الاتصال والإعلام.

إن الوضع الراهن لتكنولوجيا الاتصالات في المجتمعات النامية يؤكد ضعف بنيتها، مما يجعلها عاجزة عن استيعاب قدر كبير من انجازات التكنولوجيا الحديثة في الاتصال، ويحول دون الاستفادة الكاملة من إمكانيات هذه التكنولوجيا. ولقد فشلت الدول النامية في تحقيق ما نسميه (الأمن التكنولوجي) في مجال الاتصال، فهي لم تحسن اختيار التكنولوجيا المُلائمة لإمكانياتها واحتياجاتها الإعلامية، ولم تتمكن من توطين التكنولوجيا الحديثة في مجتمعاتها بحيث تصير جزءاً من بنيتها الاجتماعية والثقافية، كمقدمة لتنمية مصادر التكنولوجيا الوطنية كما فشلت في إقامة تعاون مشترك مع مثيلاتها من الدول النامية في استخدام تكنولوجيا الاتصالات الحديثة ذات التكلفة المرتفعة.

ومن الملاحظ أن "القطب الإعلامي المهيمن: يصاحب نمو نظام الإعلام الدولي الواحد الذي يقوم على العولمة ويتم من خلال تعاظم قدرات الولايات المتحدة الأمريكية ونفوذها داخل هذا النظام، وفي الوقت الذي يجري فيه استكمال الصورة النهائية لهذا النظام الإعلامي الدولي الواحد، تتحول الولايات المتحدة الأمريكية بالتدريج إلى القطب المهيمن عليه"[(١)].

إن تطوير النظام الإعلامي الدولي إلى الوضع الذي يهيمن فيه قطب واحد على هذا النظام، لا يجب أن يخفي عن أعيننا تواجد مراكز إعلامية دولية أخرى تملك قدرات إعلامية متميزة، ولها نفوذ على المستوى الدولي، وإن كانت

(١) ظهر ذلك بوضوح خلال الحملة العسكرية على أفغانستان في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م.

أقل قدرة وأضعف نفوذاً من الولايات المتحدة الأمريكية، مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان، كما يجب ألا ننسى أيضاً أن روسيا الاتحادية أصبحت مركزاً رئيسياً في النظام الإعلامي الدولي الجديد، بعد أن كانت في النظام الإعلامي الدولي القديم.

إن المعادلة التي تحكم النظام الإعلامي الجديد، تقوم على هيمنة قطب واحد من ناحية وتبعية كافة الدول لهذا القطب من ناحية ثانية، ولكن درجة التبعية ليست واحدة بالنسبة لكافة الدول، فهي تقل بالنسبة للمراكز الإعلامية الرئيسة، وتزداد بالنسبة لما عداها للدول الأقل تطوراً، كما أن هذا الوضع لا يلغي نفوذ المراكز الإعلامية الرئيسة على غيرها من الدول الأكثر تبعية، فهذه المراكز الأكثر تطوراً تابعة ومتبوعة في الوقت ذاته. وعلى سبيل المثال، فإن تبعية الإعلام البريطاني للولايات المتحدة الأمريكية لا يلغي نفوذها الإعلامي البريطاني على غيره من الدول الأقل تطوراً في العالم النامي، فالإعلام البريطاني في ظل النظام الإعلامي الدولي الجديد، تابع ومتبوع في ذات الوقت، وهذا أمر بالنسبة لكل المراكز الإعلامية الرئيسة في النظام الإعلامي الدولي الجديد.

حرية الإعلام والعولمة:

لا شك أن العولمة سوف تؤثر بعمق على الإعلام في دول العالم كافة، وبخاصة في الدول النامية، ومن المتوقع أن يتخذ هذا التأثير مسارين متناقضين: إذ يؤدي المسار الأول إلى إعطاء مزيد من الحريات لوسائل الإعلام، وذلك حتى تستطيع أن توائم أوضاعها الإعلامية مع طبيعة النظام الإعلامي الدولي الجديد، وهو النظام الغربي الذي يقوم على الليبرالية بما تمثله من حرية وتعدد في وسائل الإعلام.

أما المسار الثاني؛ فهو يقود إلى مزيد من التبعية الإعلامية واتساع نطاق هيمنة القطب الواحد لتشمل دول العالم النامية كافة، بعد أن كانت مقصورة على الدول التي تخضع للنفوذ الغربي فقط، ذلك أن سقوط النظام الإعلامي الشرقي قد منح الإعلام الغربي – وهو القطب المهيمن على هذا النظام – قوى مضاعفة في السيطرة والتأثير على العالم كله.

ومن المهم ملاحظة أن النظام الإعلامي الدولي الجديد، الذي يقوم على العولمة، لن يسمح إلا بقدر محدود من الحرية لوسائل الإعلام في الدول النامية، بما يكاد يكفي لإعطاء وسائل الإعلام الغربية فرصة أكبر للتسهيل والسيطرة على وسائل الإعلام في هذه الدول وإلغاء القيود التي تعوق حريتها في الحصول على مزيد من المعلومات، لم تكن متاحة من قبل، وكذلك إمكانية تحطيم العقبات القانونية الإدارية مثل الرقابة على المطبوعات، والدوريات، والبرامج التليفزيونية، والأفلام السينمائية، مما يتيح مزيداً من التدفق للأنباء والمعلومات والأفكار الغربية إلى مجتمعات دول العالم النامي.

لقد كانت أبرز تقنيات الإعلام والاتصال التي عرفها العالم في القرن العشرين تتمثل في التليفون والراديو والتليفزيون وأجهزة الريكوردر (المسجلات).. وقد تبادرت الشركات اليابانية المتخصصة في الالكترونيات في تقليل حجم منتجاتها من خلال التطوير التكنولوجي المستمر، وكانت شركة سوني أول من توصل لاختراع ترانزستور الذي تبعه أجهزة الراديو المحمول ثم التليفزيون ثم الكاسيت ثم الكمبيوتر والانترنت... وقد تتابعت خطوات التطوير حتى وصلت إلى استخدام الأقمار الصناعية والبث الفضائي الذي أتاح نقل ونشر الأخبار والمعلومات عن الأحداث لحظة وقوعها إلى جميع أنحاء العالم، وأبرز مثال لذلك حرب الخليج التي انفردت فيها شبكة سي. أن . أن (CNN) الأمريكية بالتغطية الإخبارية لتطوراتها بعد أن أستطاع مراسلوها إقامة محطة بث فضائي خاصة في بغداد!.

ثم كان تقليل نطاق جمهور المستمعين والمشاهدين خطوة أو قفزة أخرى في مجال الاتصالات الالكترونية بعد أن كان الأمر يقتصر على قاعة موسيقية أو سينما يرتادها بضعة مئات، أو جهاز تليفزيون يتجمع حوله أفراد الأسرة، وحينما ظهر الكمبيوتر الشخصي (pc) الذي استخدمه شخص واحد إلى جانب جهاز المزود بسماعتين لاستخدام شخص واحد أيضاً.

كما تطورت تقنيات الكلمة والصوت والصورة التي كان التحكم فيها يتم بواسطة لوحة مفاتيح أو ميكروفون لتتجمع كلها في وحدة واحدة يتم ترتيبها وتنسيقها بواسطة الكمبيوتر.. والذي يمكن مثلاً أن يقوم بدور فرقة موسيقية بأكملها.

وساعد انخفاض أسعار أجهزة الاستقبال من ناحية أخرى، على انتشار تكنولوجيا الاتصال والإعلام مما أتاح ليس فقط وصولها إلى مختلف مشاريع شرائح سكان الأرض، بل واتسع مجال الاختيار والمفاضلة بينهم، بالإضافة إلى انتهاء السيادة الوطنية على ما يبث عبر الفضاء بعد أن فرض الواقع على هذه الدول فتح أجوائها وأصبح يصل إلي كل المجتمعات عن طريق الصحون التي تركب على أسطح المنازل..

وقد ظهرت تطورات كل هذه التكنولوجيا والمستحدثات في المجتمعات الرأسمالية وانعكست أثارها وتأثيراتها في إطار العولمة الثقافية، حيث يتم بطريقة غير مباشرة استيراد "أيدلوجيات ثقافية" من خارج الحدود وذلك لأن معظم الأنباء والمعلومات والبرامج ومواد الترفيه والإعلانات عن المنتجات العالمية تنطلق أو تتدفق على المراكز الرئيسة في النظام العالمي كما يقول "هوسكنز" في كتابه "أسباب السيطرة الأمريكية على التجارة الدولية في برامج التليفزيون – وسائل الإعلام، الثقافية، المجتمع"[1]، يضاف إلي ذلك أنه نتيجة التدفق

(1) Hoskins, C. Reasons for the US Dominance of the International Trade in T.V. programs, Media, Culture and Society 1988

المستمر للمواد الثقافية والأمريكية بصفة خاصة عبر وسائل الإعلام متخطية كل الحدود أن اللغة الانجليزية أصبحت محور نظام الاتصال العالمي، مما يتنبأ لها بأنها ستصبح اللغة المشتركة في النظام المعولم، حيث تستخدمها وسائل الإعلام فيما يشكل نسيج الثقافة العالمية، مما جعل الناس في المجتمعات المختلفة ينظرون إلى العالم من خلال عيون العولمة إذا جاز التعبير.

وعن "الانترنت" فهو أحدث التقنيات في مجال وسائل الإعلام والاتصال وأكثرها فعالية فيما يتصل بعامل الزمان والمكان فهو شبكة دولية تربط مباشرة بين أجهزة الكمبيوتر، وكان أول ما ظهر في الولايات المتحدة من خلال دمج الشبكات المحلية تحت الرقابة العسكرية ثم تحول بعد ذلك ليصبح شبكة للبحوث والأنشطة الأكاديمية بصفة أساسية إلى جانب استخدامه في ترويج السلع والمنتجات والمؤسسات التجارية، ويعتبر "الانترنت" عالمياً بمفهوم مداه ولكنه ليس شاملاً بالنسبة لتغطيته، حيث كان عدد مستخدميه لا يتعدى خمسة عشر مليون ويتزايدون بمعدل بين ٢٠ و ٣٠% كل ٣ شهور، حسب آخر الإحصائيات العالمية.

وأهم مزايا "الإنترنت" أنه يتيح إمكانية وآفاقاً واسعة للحصول على كل المعلومات عن أي مكان ومن كل مكان عبر الفضاء، بما يسهم في إيجاد أنماط جديدة للتقارب والتلاقي على المستوي العالمي.

وخلاصة القول أن عناصر وعوامل الانتشار وقوة تأثر العولمة ومنها الثقافية على الموروثات والأعراف والأنماط السائدة في مختلف المجتمعات تتجاوز ليس فقط المنظمات الصناعية والحدود السياسية بل والأنظمة الوطنية. فقد اتسع نطاق العولمة الثقافية بدرجة فاقت كل من العولمة الاقتصادية والعولمة السياسية، حتى أن نمط تبادل واقتناء الأشياء ذات القيمة، أصبح

يخضع لإغراء الاستهلاك من خلال العلامات والصور والمعلومات التي تسيطر عليها شركات الإنتاج والتوزيع العالمية وتروجها في كل بقاع الأرض.

كما أن حركة السياحة العالمية على الجانب الأخر أصبحت تمثل عنصراً مهماً في العولمة الثقافية لدرجة أن كل شركة سياحية في أي بلد تبذل كل جهدها لاجتذاب مواطن البلدان الأخرى للزيارة والتعرف على معالمها وتقاليدها وفنونها، مما جعل السفر "ظاهرة عالمية".

ومن مظاهر تأثير العولمة على وسائل الإعلام الإخبارية أن الخيارات التي تجريها وسائل الإعلام الإخبارية عند تغطية الأحداث، تفسر إلى حد ما تغير الأولويات في جداول الأعمال التي تتناولها هذه الأخبار في أغلب البلدان، فبعض أوجه التشابه في التغيير في البلدان المختلفة ترجع إلى اختلاف ردود أفعالهم تجاه مشكلات اقتصادية واجتماعية متماثلة، إلا أن المشاركة في نظام عالمي من شأنه تقوية أوجه التشابه، وفي بعض الأحيان تتصدر وسائل الإعلام وأحياناً تدفعها المنظمات غير الحكومية أو الشركات عابرة القارات أو الحكومات، إلا أن قراراتها تكون مهمة دائماً خاصة في حالة وكالات الصحافة العالمية وشبكات التليفزيون عبر الأقمار الصناعية، وإن تحرك أو انتقال الأفكار لا يؤثر فقط على جدول الأعمال بل وعلى النتائج، وليس من قبيل المصادفة أن حقوق الإنسان وحقوق المرأة وقضايا البيئة وسياسات النقد والخصخصة قد لاقت تأييداً متزايداً في كثير من البلاد في وقت واحد! ومن أبرز الأمثلة في هذا الصدد حادثة "شيرنوبل" والتسرب النووي الأخير في اليابان، حيث أثرت على سياسات الطاقة الذرية في جميع أنحاء العالم بما في ذلك دول الخليج ومنها سلطنة عمان، وبعضها بدأت تضع خططها لبناء مفاعلات نووية بغرض توليد الطاقة، إلا أنها بعد أحداث اليابان انصرف البعض عن ذلك وأقر بناء مولدات تعمل بالغاز الطبيعي، كما أن انهيار النظام السوفيتي والتفرقة العنصرية قد ساعدا على تقوية العملية الديمقراطية العالمية،

فضلا عن أن للثورات العربية بدءا من تونس قد أثرت على رأي وتطلعات المواطن العربي، وشغفه للحرية، وساهمت الأجواء المفتوحة التي تنقل الخبر في حينه في نقل وجهات الأطراف وانضمام أفواج من البشر إلى المظاهرات المؤيدة للتغيير. ومع ذلك لا يمكن الزعم بأن الحدود التي تفصل الثقافات السياسية والنظم السياسية في كل بلد قد أزيلت تماماً، ولكن يمكن القول أن كل دولة أصبحت نظاماً فرعيا داخل نظام سياسي عالمي.

يبقى أن نشير في ختام هذا المطلب إلى تحديات الإعلام المحلي في ظل العولمة، فعالم اليوم يتجه، وبتسارع شديد، وبفعل ثورتي الاتصال والمعلومات، نحو تدويل وسائل الاتصال والإعلام، وهو ما يتمثل في تزايد الشبكات الإخبارية الدولية والإنترنت، والأطباق اللاقطة والقنوات الفضائية وأجهزة الفاكس والبريد الالكتروني، بالإضافة إلى الصحف والخدمات الإذاعية الدولية، والتي تخاطب جمهوراً متعدد الجنسيات.

إن التحول نحو عولمة وسائل الاتصال والإعلام، أصبح يشكل تحدياً خطراً يواجه الإعلام المحلي، وهناك تخوف له ما يبرره في كثير من الدول، من أن تتم عولمة وسائل الاتصال والإعلام على حساب الإعلام المحلي. ولقد كان من الطبيعي أن يواجه التحول نحو عولمة الإعلام بتزايد الاهتمام بالإعلام المحلي في الدول المتقدمة والدول النامية على السواء، ففي بريطانيا – على سبيل المثال – تتولى هيئة الإذاعة البريطانية تشجيع وتمويل إنشاء الخدمات الإذاعية المحلية وتحرص على تعبير كل منها عن المجتمع المحلي الذي تبث فيه.

وفي ألمانيا يقوم الإعلام على أساس محلي، وتقوم الشركات والمؤسسات التي تعمل في مجال إنتاج أجهزة الإرسال والاستقبال بإنشاء العديد من الخدمات الإذاعية والتليفزيونية في الأقاليم.

وفي الصين بدأ التوسع في استخدام وسائل الاتصال الجماهيرية في الأقاليم وبالذات في مجالات الراديو والتليفزيون. وفي الهند خصصت برامج يومية تمثل الحياة اليومية في المناطق الريفية لتقدم عبر راديو عموم الهند.

وإذا انتقلنا للبحث في أوضاع الإعلام المحلي في النموذج الإعلامي العماني والعربي فسوف نكشف أن النظام الإعلامي في هذه الدول، كان كمعظم دول العالم النامي، نظاماً مركزياً تتركز معظم أدواته في العاصمة.

ثم حدثت في الحقبة الأخيرة انفراجه في النظام الإعلامي في بعض البلدان ومنها مصر، تم من خلالها التخفيف المستمر من حدة المركزية على الإعلام، وقد تمثل ذلك في إنشاء كثير من المحطات الإذاعية والقنوات التليفزيونية الإقليمية، إلا أن الوضع في عمان لا زال باق على مركزيته مع محدودية عدد القنوات الفضائية والمحطات الإذاعية. وإذا انتقلنا إلى بلدان الخليج العربي الأخرى نلاحظ مركزية الإعلام في عواصم هذه البلاد إلا أن كلا من السعودية والإمارات وقطر عملت على التوسع في إنشاء القنوات التلفزيونية ومنها المتخصصة.

ومما يلاحظ أن الكوادر الإعلامية العاملة في مجالات الإعلام المحلي المتنوعة تحتاج إلي تدريب مكثف ومستمر، لكي تكون قادرة على المنافسة على مستوى الإعلام العالمي، ونلاحظ أن قناتي الجزيرة والعربية بدأت تشق طريقهما إلى العالمية من خلال أنظمة وبرامج إعلامية نالت رضا المشاهد، وأخذت طريقها للمشاهد العالمي، ويبقى أن نشير أن لكل قناة أيدولوجية خاصة وأهداف لا تحود عنها في إيصال رسالتها إلى المشاهد، ففي حين أن قناة الجزيرة مثلا كانت منحازة إلى الإخوان المسلمين في الأحداث ما بعد ٣ يوليو ٢٠١٣م نشاهد أن قناة العربية وقنوات التلفزيون الإماراتية كانت إلى جانب النظام الذي حل محل الرئيس المعزول محمد مرسي. ولكن يبقى لنا أن نشير إلى ان هناك مساع لإيجاد قنوات محايدة منها القناة الجديدة المسماة الميادين،

ونأمل أن تنال ثقة المشاهد العربي الذي يبحث عن موضوعية الطرح والرأي والرأي الآخر.

ونتطلع إلى أن يأخذ الإعلام العماني هو الآخر طريقه في القريب العاجل إلى النجاح والانفتاح بعد منحه قدرا من الاستقلال الإداري والمالي بإنشاء هيئة متخصصة للإذاعة والتلفزيون وفصلها عن وزارة الإعلام.